مَا أُجْرِيَ مُجْرَى الْحَرْفِ فِي العَرَبِيَّةِ
دِرَاسَة نَحْوِيَّة وتَصْرِيفِيَّة.

دكتورة/ رضا عبد الرحيم علي أحمد

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات جامعة الأزهر، فرع بني سويف.

الملخص:

ركَّزت هذه الدراسة على استقراء ما أجراه علماءُ العربيَّة مجرى الحرف؛ فبينت حقيقته، وذكرت أهميته، ووضَّحت علله، وناقشت مسائله، وجمعت صوره، وكان منها: إجراء الاسم مجرى الحرف، وإجراء الفعل مجرى الحرف، وإجراء حرف العلة مجرى الحرف الصحيح، وإجراء الزائد مجرى الحرف الأصلي، وإجراء لفظين أو أكثر مجرى الحرف، وإجراء الحركة مجرى الحرف؛ وذلك في دراسة بذلت فيها الباحثة ما استطاعت من جهد للقيام بلم شتاتها، وجمع متفرقها، وترتيب موضوعاتها، وتبويب أفكارها، وتوضيح مضمونها، وذكر شواهدها، ووضع خطة تعين على الاستفادة ممَّا خلفه شيوخنا وعلماؤنا رحمهم الله تعالى؛ وذلك في مقدمة، ومبحثين، المبحث الأول: (حقيقة ما أجري مجرى الحرف عند علماء العربية، وأهميته، وعلله)، المبحث الثاني: (صور ما أجري مجرى الحرف) وذلك في ستة مطالب، وخاتمة فيها أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

Abstract

This study aimed at concluding what was conducted by Arabic scholars, the course of the Arabic letter. Subsequently, I clarified its reality, mentioned its importance, explained its causes, discussed its issues, and collected its forms, including: the noun procedure is the course of the letter, the action of the verb is the course of the letter, the procedure for the vowel is the course of the correct letter, the procedure for excess is the course of the original letter. The procedure for two or more words is the course of the letter and the procedure for the movement character stream. The researcher made every effort she could to gather its dispersed, collect its scattered, arrange its topics, classify its ideas, elucidate its content, mention its evidence, and put in place a plan that helps to benefit from what our sheikhs and scholars left behind. May God Almighty have mercy on them. This is in an introduction and two chapters, the first topic: (the reality of what the letter took place according to Arabic scholars, its importance, and its causes). The second topic: (pictures of what the letter took) in six demands, and a wrap-up in which the most important results of the research concluded.

And May Allah's prayers and peace and blessings be upon our master Muhammad and upon his family and his companions, and blessings of a great deal.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، نبينا محمد صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد أجازوا الترخيم في الثلاثي المحرك الوسط كـ (حَكَم) دون ساكنه كـ (زيْد)؛ إجراء لحركة الوسط مجرى الحرف، ومنعوا من الصرف نحو: (قدَم) . اسم امرأة . إجراء للحركة مجرى الحرف، وأوجبوا حذف الألف عند النسب من نحو: (جَمَزَى)(١) لتحرك ثانيه؛ إجراء لهذه الحركة مجرى الحرف، ومنعوا العطف على الضَّمِير الْمَرْفُوع المتَّصل من غير توكيد؛ لجريانه مجْرى الْحَرْف من الْفِعْل لقوة اختلاطه بِهِ، وحكموا ببناء (قبل)، و(بعد) متى قُطعا عَن الإضافةِ لجريانهما مجرى الحرف، وجوَّزوا إدخال الفعل على الفعل في نحو: (قَلَّ رجل يقولُ ذاك إلا زيدٌ)؛ لأنَّهم أجروا الفعل (قل) مجرى حرف النفي، وحذفوا في القوافي (الواو) التي هي ضمير جماعة المذكرين، و(الياء) التي هي ضمير الأنثى المخاطبة، لأنَّهم أجروها مُجرى الحرف الذي هو من الكلمة نفسها، ورأوا أنَّ (كان) في نحو: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيدًا) زائدة لا اسم لها ولا خبر ولا مرفوع ولا منصوب؛ لأنَّها قد جرت مجْرى الحرف، وزيادة التَّضعيف جارية مجرى الحرف الأصلي من الكلمة؛ إذ حكم المضعف حكم ما ضُوعف لأجله ...

وغير ذلك من المسائل التي سيكشف البحث عنه الستار، ويميط اللثام . إن شاء الله تعالى .

مما أعطى الباحثة الدافع القوي لضرورة القيام بدراسة ظاهرة:(مَا أُجْرِيَ مُجْرَى الْحَرْفِ فِي العَرَبِيَّةِ، دِرَاسَة نَحْوِيَّة وتَصْرِيفِيَّة)، وتتبعها، وتفصيل القول فيها، وجمع شواهدها، واستقراء أصولها، ولمّ شواردها، والنظر في أحكامها، وتوضيح موقف العلماء منها.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل كان على الباحثة أن تسعى لبيان علة ما أجري مجرى الحرف، وأن تكشف وجه هذا الإجراء، وأنَّ ثمَّة علاقة قويَّة وصلة وثيقة بين الحرف ومَا أجري مجراه، كفرط إبهام ما أجري مجرى الحرف، أو قلَّة تصرفه، أو امتناع الإخبار به أو عنه، أو دلالته على معنى لا يستعمل إلا بالحرف، أو شدة اتصاله بالفِعل، أو كونه

(١) (الجَمَزَى) - بفتح الجيم والميم والزاي - السريع.
ينظر: الصحاح (جمز):٣/ ٨٦٩، ولسان العرب (جمز):٥/ ٣٢٣، وتاج العروس (جمز):١٥/٧٠.

موضوعًا على حرف أو على حرفين، أو أنَّه لا حظ له من الإعراب أو لا موضعَ له، أو لأنَّه لا يعرف له اشتقاق، أو أنَّه متى سقط من الكلام لم يتغيّر معناه، أو قد تعاقبت عَلَيْه حركات الْإِعْرَاب، أو أنَّ معانيه قد نسبت إلى الجمل لا المفردات، أو لأنَّه موضوع بإزاءِ معنى لا يتجاوزُه إلى غيره ... وغير ذلك مما يستوجب بيان علةِ ما أجري مجرى الحرف.

- **القيمة العلميَّة:**

تبدو القيمة العلميَّة جليَّة في أمور منها:

ـ توجيه كثير من القراءات القرآنية الكريمة، كقراءة الإمام يحيى بن يَعْمَرَ: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) (١) بالرفع على أنَّ أصله:(أحسنوا) بحذف واو الجماعة والاجتزاء عنها بالضمة؛ إجراء للضمير مجرى الحرف، وكذا الأحاديث النبويَّة الشريفة، ومنها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ سِتِّيرٌ، فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَغْتَسِلَ فَلْيَتَوَارَى بِشَيْءٍ) (٢)؛ إجراء لحرف العلة مجرى الحرف الصحيح.

ـ توضيح ما خفي من الشواهد الشعريَّة والنثريَّة؛ فمن الشعر: إدخال الفعل على الفعل في قوله: فقُلتُ لَهَا لَا تُنْكِرِينِي فقلَّما ... يَسودُ الْفَتى حَتَّى يَشِيبَ ويَصْلَعا (٣).

ومن النثر: رفع المضارع المعتل الآخر بالياء والواو، وكذا الاسم المنقوص بالضمة الظاهرة؛ إجراء للحرف المعتل مجرى الصحيح، نبَّه عليه الجوهريُّ بقوله: «تقول: (زَيْدٌ يرْمِيُكَ) برفع (الياء)، و(يَغْزُوُك) برفع (الواو)، و(هَذَا قاضِيٌ) بالتنوين مع (الياء)، فتجرى الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه في الأسماء والأفعال جميعًا» (٤).

ـ تفسير لغات القبائل، ومن ذلك: إتمام بناء (مفعول) في اليائي، وأنَّ الذي عليه بنو تميم هو الإتمام، فيقولون: (مبيوع)؛ لأنَّهم أجروا (الياء) مجرى الحرف الصحيح، قال أبو الفداء:

---

(١) سورة الأنعام، ١٥٤/٦.
تنظر القراءة في: مختصر ابن خالويه:/٤٧، والمحتسب:٢٣٤/١، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري:٥٢٢/١.
(٢) حَسَّن إسناده شعيب الأرنؤوط ومن معه في تحقيقهم مسند الإمام أحمد.
ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤٨٤/٢٩.
(٣) من (الطويل)، نسبه الجاحظ إلى بعض الأعراب، وموطن الشاهد قوله: (فقلَّما يَسُودُ)؛ ففيه إدخال الفعل على الفعل، وجاز ذلك لأنَّهم أجروا (قلَّ) مجرى الحرف في إفادة النَّفي كـ (ما).
ينظر: البيان والتبيين:٨٣/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي:/ ٢٣٤، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي :١٧/١، وشرح الرضي:٥٠١/١، وشرح أبيات المغني:١ /٣٢١.
(٤) الصحاح:٢٢٦٣/٦.

«لغة بني تميم فإنَّهم يتمّون مفعولا في اليائيّ دون الواويّ؛ لأنَّ (الياء) لمّا كانت أخفّ من (الواو)، وسكّن ما قبلها أجروها مجرى الحرف الصحيح» (١).

ـ تفسير الأحكام المترتبة على القول بما أجري مجرى الحرف، كتفسير الحكم بلزوم المنع من الصرف، ووجوب الحذف، والحكم بالزيادة، والامتناع من العطف، وتقديم المعمول، والقول بالبناء، والمنع من التصرف، وغير ذلك.

- **الهدف من الدراسة:**

يتلخص الهدف من الدراسة في أمور:

ـ التأصيل لهذه الظاهرة؛ وذلك من خلال بيان حقيقتها، وذكر أهميتها، وتوضيح عللها، وحصر مسائلها، والقيام بجمع شواهدها، وتحليل أحكامها.

ـ إظهار ما تتمتع به هذه الظَّاهرة من عناية فائقة، واهتمام كبير لدى العلماء؛ فقلما يخلو مصدر من مصادرهم إلا وفيه ذكر لها، وتنبيه عليها، وإشارة إليها.

ـ بيان الحاجة الماسة لهذه الظاهرة، وتوضيح فائدتها؛ وذلك من خلال التعليق عليها، وتفسير ما علق بها من ظواهر وسمات للخروج بأفضل النتائج.

- **تساؤلات الدراسة:**

ـ ما الذي حكم عليه علماء العربيَّة بأنَّه جارٍ مُجرى الحرف؟

ـ ما العلل التي كانت سببًا في هذا الإجراء؟

ـ ما الأحكام المترتبة على إجراء ما أجري مجرى الحرف؟

وأمَّا المنهج العلميُّ الذي التزمته، وسرت عليه فهو: المنهج الوصفي القائم على جمع المادة العلميَّة وحصرها، واستقراء جميع ما يخصها من بطون المصادر والمراجع، ثم استيعابها وفهمها، والقيام بتصنيفها وترتيبها، والعمل على شرحها ودراستها؛ وذلك بالتعليق عليها، وتفسير ما علق بها من ظواهر وسمات وخصائص، فضلا عن محاولة الاستفادة من المناهج الأخرى وصولا إلى أفضل النتائج التي يقودني إليها الالتزام بهذا المنهج، وغيره من المناهج.

وأمّا الصعوبات التي واجهتها الباحثة فقد كان على رأسها: حاجة هذا الموضوع إلى استقراء واسع ودقيق؛ فمسائله المنثورة في بطون كتب النحو والتصريف والبلاغة والتفسير والفقه،

(١) الكناش: ٢/٢٧٠.

والأصول والحديث والمعاجم وغيرها تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد؛ للوقوف بها، يضاف إلى ذلك أنَّ أحدًا من المتقدمين . على حد علمي . لم يخص هذه الدراسة بحديث مستقل يحدد فيه أبعادها، ويذكر نماذج من شواهدها، ويناقش بعض قضاياها، وكذا الحال عند المُحْدَثين.

وجاءت خطة البحث في مقدمة، فيها: بيان للأسباب الداعية إليه، وذكر للقيمة العلميَّة، وتوضيح للهدف منه، والنص على تساؤلات الدراسة، والصعوبات التي واجهت الباحثة، والمنهج الذي التزمته، وسارت عليه، ومبحثين:

- المبحث الأول:(حقيقة ما أجري مجرى الحرف عند علماء العربيَّة، وأهميته، وعلله).
- المبحث الثاني: (صور ما أجري مجرى الحرف)، اشتمل على ستة مطالب:
- المطلب الأول: (إجراء الاسم مجرى الحرف)، جاء في مسائل هي:
  - حذف علامتي المضمر: (واو الجماعة، وياء المخاطبة).
  - إجراء الضمير المسمى فصلا مجرى الحرف.
  - إجراء ضمير الفاعل مجرى الحرف.
  - إجراء (غير) مجرى (لا) النافية.
  - بناء (حيثُ).
  - بناء (لَدُنْ).
  - الحكم ببناء (قبل)، و(بعد) إذا قُطعا عَن الإضافةِ.
  - الأصل في (قط).
  - الامتناع من توكيد (كيف) لـ (أم).
  - الامتناع من العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل.
  - الامتناع من تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها.
  - الأسماء المبنية والأعجمية والأصوات المحكية جارية مجرى الحروف.
  - بناء (كَيْتَ، وذَيْتَ).
  - الامتناع من تحقير الضمائر.
  - تصريف حروف المعجم واشتقاقها وتثنيتها وجمعها.
- المطلب الثاني: (إجراء الفعل مجرى الحرف)، ومسائله هي:

- نسبة معاني (كان) وأخواتها إلى الجمل.
- القول بأنَّ (ليس) فعل غير متصرف.
- زيادة (كان) في (ما كان أحسن زيدًا).
- منع (عسى) من التصرف.
- إدخال الفعل على الفعل.
- الجر بـ (ما خلا).
- صيغتا التعجب من حيث التصرف والجمود.
- الامتناع من إبدال تاء التأنيث (هاء) في الفعل.
- إجراء الأضداد في الأفعال مجرى الحروف.

• المطلب الثالث: (إجراء حرف العلة مجرى الحرف الصحيح)، ورد في مسائل هي:

- رفع الاسم المنقوص بالضمة الظاهرة.
- رفع المضارع المعتل الآخر بـ(الواو) بالضمة الظاهرة.
- رفع المضارع المعتل الآخر بـ(الياء) بالضمة الظاهرة.
- الجزم بحركة مقدرة.
- تحمُّل (الواو)، و(الياء) حركات الإعراب إذا سكن ما قبلهما.
- تصحيح (عين) ما كانت عينه ولامه حرفي علة.
- إتمام بناء (مفعول) في اليائي.

• المطلب الرابع: (إجراء الزائد مجرى الحرف الأصلي)، ومسائله هي:

- إجراء ياء الجمع مجرى الحرف الأصلي.
- ورود ما قبل تاء التأنيث ساكنًا.
- إجراء الألف المقصورة والألف الممدودة مجرى الحرف الأصلي.
- النسب إلى ما آخره ألف ممدودة.
- إجراء (التاء) الزائدة مجْرى الْحَرْف الْأَصْلِيّ.
- زيادة التضعيف تجري مجرى الحرف الصحيح.
- الحرف الملحق يكون جاريًّا مجرى الحرف الأصلي.

• المطلب الخامس:(إجراء لفظين أو أكثر مجرى الحرف)، وقع في مسائل هي:

- بناء اسم (لا) النافية للجنس.
- امتناع إضمار الخافض.
- نصب المنادى الموصوف بغير (ابن).
- إجراء الألف والنون الزائدتين في الترخيم مجرى الحرف.
- ترك صرف (عباقريّ).
- الأصل في (إذَنْ).
- تنزيل جزأي العدد المركب منزلة الحرف.
- تنزيل (السين، والتاء) في الدلالة على الاستفعال منزلة الحرف.
- إجراء الحرف المدغم مجرى الحرف.
- إجراء حروف المضارعة مجرى الحرف.

• المطلب السادس: (إجراء الحركة مجرى الحرف)، جاء في مسائل هي:

- ترخيم العلم الثلاثي المحرك الوسط.
- منع الاسم الثلاثي المؤنث المحرك الوسط من الصرف.
- النسب إلى الرباعي المقصور الذي تحرك ثانيه.
- مطل الحركات إجراء لها مجرى الحروف.

وخاتمة فيها كشف لأهم النَّتائج التي انتهى إليها هذا البحث، ثم ثبت المصادر والمراجع.

وبعد: فالله أسأل من جوار سيدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم صاحب الخلق العظيم، وصاحب الحوض واللواء والمقام والشفاعة والكوثر والمعجزات... أن ينفع بهذا البحث، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن يغفر الذنب، ويقيل العثرة، ويستر العيب، ويعفو عن الزلل، إنَّه جواد كريم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

المبحث الأول:

(حقيقة ما أجري مجرى الحرف عند علماء العربية، وأهميته، وعلله):

- حقيقة (ما أجري مجرى الحرف):

لم يترك لنا علماءُ العربيَّة تعريفا لما أجري مجرى الحرف، وكذا لم يكشف أحد من رجالات النحو والتصريف من لدن سيبويه . على حد علمي . حتى يومنا هذا المقصود بهذا المصطلح مع أنَّهم قد أثبتوه في مؤلفاتهم، وذكروه في مصنفاتهم، واحتجوا به في كتبهم، لكننا حينما ندرك أنَّ علماء العربيَّة قد حكموا بمنع ما سمي باسم ثلاثي مؤنث محرك الوسط من الصرف من نحو: (قَدَم)، على حين حكموا بصرف نحو: (هنْدٍ)، و(دَعْدٍ)، و(جُمْلٍ) وهو ثلاثي ساكن الوسط أدركنا أنهم قد عاملوا الحركة معاملة الحرف، وأنَّ الكلمة قد صارت بالحركة إلى أربعة أحرف، كـ (زينب) فاستحقت المنع من الصرف.

وإذا كان ما أجري مجرى الحرف وهو ثلاثة أحرف قد صار أربعة بالحركة، واستحق المنع من الصرف، فكذلك ما أجري مجرى الحرف يمكنه تحمل حركات الإعراب؛ لأنَّه أصبح كالحرف الذي هو أصل من أصول الكلمة، ومن ذلك: ما نبه عليه الجوهريّ من إجراء الحرف المعتل مجرى الصحيح؛ إذ قال: «تقول: (زَيْدٌ يرْمِيُكَ) برفع (الياء)، و(يَغْزُوُك) برفع (الواو)، و(هَذَا قاضِيٌ) بالتنوين مع (الياء)، فتجرى الحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح من جميع الوجوه في الأسماء والأفعال جميعًا؛ لأنَّه الأصل» (١).

ولا يمكن حذف ما أجري مجرى الحرف ولا الاستغناء عنه؛ لأنَّه قد أصبح بمنزلة حرف من أصول الكلم، كالشأن في النسب إلى الاسم الذي آخره ياء قبلها ألف، فقد كان لإجراء الحركة مجرى الحرف دور بارز؛ إذ جعلوا من الأوجه الجائزة: إقرار (الياء) التي قبل (الألف)؛ ذلك لأنَّها تجري مجرى الحروف في امتناع الحذف مع جواز وجهين أخرين، وهما: القلب إمّا إلى واو، وإمّا إلى همزة، يقول ابن الوراق: «إِن كَانَ آخرُ الِاسْم (يَاء) وَقبلهَا (ألف)، فلك فِي النِّسْبَة إِلَيْهِ ثَلَاثَة أوجه؛ وَذَلِكَ نَحْو: (راي)، تَقول فِي النِّسْبَة إِلَيْهِ: (رايِيّ)، و(راوِيّ)، و(رائي)، فَمن أقرّ (الْيَاء) مَعَ النِّسْبَة فَلِأَنَّهَا (يَاء) يدخلهَا الْإِعْرَاب، فتجري مجْرى الْحُرُوف الصِّحَاح ...، وَجَاز أَن تقلب (واوًا)، و(همزة)، فَأَما من قَلبهَا همزَة: فَإِنَّهُ شبهها بـ (رِدَاء)؛ إِذْ كَانَت همزَة منقلبة من (يَاء)، وَمن قَلبهَا واوًا جعلهَا بِمَنْزِلَة (دَرأ)، وَفِي كل ذَلِك فِرَارًا من

(١) الصحاح:٦/٢٢٦٣.

الياءات»([1])... وعلى هذا فما أُجري مجرى الحرف يقضي أنَّ يُعامل معاملة ذلك الحرف من المنع من الصرف، ومن تحمل للإعراب، ومن الامتناع من الحذف، وهكذا.

- (أهمية ما أجري مجرى الحرف):

بلغت عنايتهم بما أُجري مُجرى الحرف كل مبلغ؛ فقد اهتموا به اهتمامًا ملحوظا، وآية ذلك أمور منها:

ـ أنهم قد أعطوه المساحة الكبيرة في مؤلفاتهم ومصنفاتهم على اختلاف مذاهبهم، وتنوع أفكارهم؛ فذكروه، ونصوا عليه، وأشاروا إليه، وأشادوا به، وبينوا مواضعه في مصادرهم، كالزجاج (٢)، وابن ولاد (٣)، والزجاجيّ (٤)، والسيرافيّ (٥)، والفارسيّ (٦)، وابن جني (٧)، والجوهريّ (٨)، وعبد القاهر الجرجانيّ (٩)، والعكبريّ ([10])، وابن الخباز([11])، وابن يعيش([12])، وابن عصفور (١٣)، والسمين الحلبيّ (١٤)، والشاطبيّ (١٥) ... وغيرهم.

ـ أنَّه قلما يخلو باب من أبواب النحو والتصريف إلا وفيه ذكر لهذا الباب، وعرض لقضاياه وتفسير لمسائله، وتحليل لشواهده.

ـ حرصهم على ذكر علله، وبيان أحكامه، وعرض أصوله، ومناقشة صوره، ومن ذلك: أنَّ المسوغ لجعل (حتَّى) عاطفة عند ابن سِيدَة أنَّها قد أجريت مجرى الحروف الموضوعة أصلا

(١) علل النحو:/٥٤٢
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١٥٩/٣.
(٣) ينظر: الانتصار لابن ولاد:/٢١٨، ٢٢٢.
(٤) ينظر: اشتقاق أسماء الله:/١٠٤.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٤٧/٤، ٦٤، ٢١٧، ١٣١/٥، ٣٣١.
(٦) ينظر: الحجة:٣٦٨/٢، ١١٧/٥، والمسائل العسكريات:/١٢٨.
(٧) ينظر: المنصف:/١٢٠، والخصائص:٤٢/٢، ٣١٨، ٥٠٢/٢، ٣١٣/٣، وسر صناعة الإعراب:١/ ٣٠٩، ٤٠٥/٢، والمحتسب:٣٠٦/٢.
(٨) ينظر: الصحاح:٢٢٦٣/٦.
(٩) ينظر: دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر:٧٣٩/٢، ١١٤٥/٣.
(١٠) ينظر: اللباب:١٤٩/١.
(١١) ينظر: توجيه اللمع:/ ٦٩، ١٣٩، ٤١٣.
(١٢) ينظر: شرح المفصل:١٢٨/٣.
(١٣) ينظر: ضرائر الشعر:/٤٤، ٤٦.
(١٤) ينظر: الدر المصون:٢٦٩/١، ٤٤٦/٧.
(١٥) ينظر: المقاصد الشافية:٢٣٨/٨.

للعطف بقوله: «جعلوها مرَّةً عاطفةً، كَقَوْلِه: (والزّادَ حتّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا) (١)، فأدخلوا بهَا الثَّانِي فِي إِعْرَاب الأول حَتَّى صَارَت تجْرِي مجْرى الْحُرُوف المخلّصة للْعَطْف» (٢).

وأن علة بناء الأعداد المركبة هو جريانها مجرى الحروف، يقول السيرافيّ: «اعلم أنَّ الذي أوجب بناء (خَمْسَةَ عَشَرَ) تضمنها معنى (الواو)؛ لأنَّك إذا قلت: (عِنْدِي خَمْسَةَ عَشَرَ دِينَارًا) فمعناه خمسة وعشرة؛ فبنيت لتضمن معنى (الواو)، وكذلك أكثر المبنيات تجري مجرى الحروف؛ لأنَّ الحروف مبنيَّة» (٣).

. اعتمادهم عليه عند الخلاف، ومنه: القول بأنَّ الأصل في اشتقاق لفظ (النبي) صلى الله عليه وسلم أنَّه مهموز، وهو ما حكاه سيبويه عن الخليل؛ لأنَّه في الأصل من (أنبأ عن الله)، أي: أخبر عنه، و(النبأ): الخبر، قال الخليل: «(نبأ): (النّبأُ) مهموز: الخَبَرُ، وإنَّ لفُلانٍ نبأ، أي: خَبَرا، والفِعلُ: نبّأته وأنبأته واستنبأته، والجميع: الأنباء... والنَبيُّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم يُنبىء الأنباء عن الله عزّ وجلّ» (٤).

وهو مذهب أكثر أهل اللغة، وعلى هذا المذهب يجوز همزه وترك همزه؛ لأنَّ ما كان مهموز الأصل فتخفيفه جائز، ومسوغه أنَّ (الهمزة) تجري مجرى الحروف الصحاح، يقول الزجاجيّ: «الثابت عنه أنَّ العباس بن مرداس أنشده:

يَا خاتَم النُّبَآءِ إِنَّك مُرْسَلٌ ... بالحَقِّ كلُّ هَدَى السَّبِيلِ هُدَاكا(٥).

فأنشده النبي صلى الله عليه وسلم مهموزًا فلم ينكره. وهذا جمع (نبيء) بالهمز؛ لأنَّ (الهمزة) تجري مجرى الحروف الصحاح» (٦)، ولو أراد العباس . رضي الله عنه . جمع (نبيّ) بغير

(١) من (الكامل)، يُنسب إلى مروان بن سعيد المهلبي، وهو عجز بيت وصدره: (أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ)، موطن الشاهد قوله: (حتّى نَعْلَهُ)؛ فقد جاءت (حتَّى) عاطفة.
ينظر: الكتاب:١/ ٩٧، والأصول:١/ ٤٢٥، واللمع:/٧٨، وشرح التسهيل:٣/ ٣٥٨، والجنى الداني:/ ٥٤٧.
(٢) المخصص:٤/٢٣٥.
(٣) شرح كتاب سيبويه:٤/٦٤.
(٤) العين:٨/٣٨٢
(٥) من (الكامل)، موطن الشاهد قوله: (النُّبَآءِ)؛ على أنَّ الأصل في اشتقاق لفظ (النبي) صلى الله عليه وسلم هو الهمز.ينظر: الديوان:/١٢٢، والكتاب:٣/ ٤٦٠، والمقتضب:١/١٦٢، والصحاح (نبأ):١/٧٥، ولسان العرب(نبأ):١/١٦٢.
(٦) اشتقاق أسماء الله:/٢٩٥.

همز لقال: (أنبياء)، بخلاف ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وجماعة من أهل اللغة أنَّه ليس بمهموز الأصل، وإنَّما هو من (النباوة) وهي الرفعة ([1]).

ـ حرصهم على بيان الفرق بين الأدوات المتشابهة، ومنه: الفرق بين (ألف التأنيث) و(هاء التأنيث)، وأنَّ (ألف التأنيث) لأنَّها جارية مجرى الحرف الأصلي في الكلمة يجب حذفها في التصغير متى كانت خامسة؛ لأنَّ الأصلي الخامس يحذف من الكلمة فكيف بالزائد؟

بخلاف (هاء التأنيث) حتى ولو كانت خامسة فإنَّها لمَّا كان بمنزلة اسم ضم إلى اسم لم يجز حذفها؛ بدليل أنك لَو صغرت (قَرَعْبَلانة)([2]) لَقلت: (قُرَيْعِبة)، فحذفت اللَّام وَالْألف وَالنُّون، وَرددت هَاء التَّأْنِيث على المصغر؛ وإنما ردت (الهاء) في (قَرَعْبَلانة) لأنَّها بمنزلة اسم ضم إلى اسم، بخلاف ألف التأنيث في تصغير نحو:(حُبَارَى)([3])، وقد وقعت فيه خامسة، والثابت أنَّ الأصلي عند كثرة حروف الكلمة يحذف متى زاد عن أربعة، كقولهم في تصغير (فرزدق): (فريزق)، و(فريزد)، فكذلك (ألف التأنيث)؛ لأنَّها كما قال ابن الوراق: «أما (ألف التَّأْنِيث) فَلَا يجوز فِيهَا ذَلِك؛ لِأَنَّهَا تجْرِي مجْرى الْحُرُوف الْأَصْلِيَّة»([4]).

فإذا صغرت (حُبَارَى) كنت بِالْخِيَارِ، إِن شِئْت حذفتها وَبقيت الزَّائِد، وَإِن شِئْت حذفت الزَّائِد وبقيتها، فتقول فِي تَصْغِير (حُبَارَى):(حُبَيّر) بحذف ألف التأنيث وترك هاء التأنيث في (قريعبة)، وهي فوق الخمسة.

- (علة ما أجري مجرى الحرف):

لم يكن القول بأنَّ ما أجري مجرى الحرف قد وقع في كلام العرب بلا وجه ولا سبب، وأنَّ علماء العربية قد ذكروه هكذا غفلا مرسلا من دون أدنى ملاحظة، ومن غير أن يكون لهذا الإجراء ما يسوغه، ويؤكد صحته، ويوضح علته، وقد كان من هذه العلل:

- التَّعليل بأنَّ الحركات أبعاض الحروف:

(١) ينظر: اشتقاق أسماء الله:/ ٢٩٤.
(٢) هي: دويبة عريضة عظيمة البطن.
ينظر: الصحاح (قرعبل): ٥/ ١٨٠٠، ولسان العرب(قرعبل): ١١/ ٥٥٥، وتاج العروس(قرعبل): ٣٠/٢٤٥.
(٣) طائر، يقال للذكر وللأنثى.
ينظر: الصحاح (حبر):٢/٦٢١، ولسان العرب (حبر):٤/١٦٠، وتاج العروس(حبر):١٠/ ٥٠٩.
(٤) علل النحو:/٤٨٥.

لذا تُجريها العرب مجرى الحروف، فهم قد أجازوا صرف (هند) اسم امرأة معرفة، فإذا تحرك الأوسط منه مُنع الصرف البتة، كقولك: (قدَمٌ) إذا جعلتها اسما فصارت الحركة في منع الصرف بمنزلة (الياء) من (زينب)، و(الألف) من (عناق)، قال ابن جني: «أجروا الحركة مجرى الحرف، فأجازوا صرف (هند) اسم امرأة معرفة، فإذا تحرك الأوسط منعوه الصرف معرفة البتة؛ وذلك نحو: (قدم)، فصارت الحركة في منع الصرف بمنزلة (الياء) في (زينب)، و(الألف) في (عناق) ونحوهما في منع الصرف» (١).

- فرط إبهام ما أجري مجرى الحرف:

لا شك أنَّ الحرف غاية في الإبهام لا يمكن أن يدل دلالة قاطعة على شيء بمفرده، فكذا ما أجري مجراه يأخذ حكمه، ومن ذلك: الظرف (لدى)؛ فوجه بنائه هو إجراؤه مجرى الحروف من جهة فَرْط إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الستّ، قال ابن يعيش منبهًا على البناء: «اعلم أنَّ (لَدَى) ظرف مِنْ ظْروف الأمكنة بمعنى (عِندَ)، وهو مبني على السكون؛ والذي أوجب بناءه فَرْطُ إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الستّ، فليس في ظروف الأمكنة أبْهَمُ من (لَدَى)، و(عِنْدَ)؛ ولذلك لزمت الظرفيّةَ، فلم تتمكن تمكن غيرها من الظروف، فجرت لذلك مجرى الحرف في إبهامه» (٢).

- عدم التصرف:

للجمود وعدم التصرف أثر كبير في الأحكام قبولا ومنعًا، ومن ذلك: ما ذهب إليه المتأخرون من البصريين والكوفيين؛ إذ منعوا تقديم خبر (ليس) عليها ذلك لأنَّ (ليس) فعل غير متصرف يجري مجرى الحرف، نصَّ على ذلك ابن الخباز بقوله: «أمَّا (ليس) فالمتقدمون من البصريين يجيزون تقديم خبرها عليها فيقولون: (قَائِمًا لَيْسَ زيدٌ)؛ واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (٣)، والمتأخرون من البصريين والكوفيين يمنعون تقديم الخبر عليها، واحتجوا بأنَّها: فعل غير متصرف جرى مجرى الحرف» (٤).

(١) سر صناعة الإعراب:٢٦/١.
(٢) شرح المفصل:١٢٨/٣.
(٣) سورة هود:١١/ ٨.
(٤) توجيه اللمع:/١٣٩.

- الاختلاط بالفعل:

كالحال في الضمائر المتصلة التي تتصل بغيرها وتختلط به اختلاطا مباشرًا ؛ ذلك لأنَّ الضمائر في هذه الحالة تكون جارية مجراه، ومن مسائل ذلك: الامتناع من العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل، نحو: (قمت وخالد)؛ لاختلاط الضمير بالفعل، وأنَّ الضمير كأنَّه حرف من حروف الفعل الأصلية؛ لذا منَع من منَع العطف على الضمير المرفوع في هذه الحالة خوف اللبس، فظاهره إنما هو عطف على الفعل، ولا سيما إذا كان المعطوف عليه ضميرًا مستترًا، قال العكبريّ: «لم يعطفوا على الضَّمِير المتَّصل الْمَرْفُوع من غير توكيد؛ لجريانه مجْرى الْحَرْف من الْفِعْل واختلاطه بِهِ» (١).

- لا حظ له في الإعراب:

قد يكون السبب في إجراء ما أجري مجرى الحروف كونه لا حظ له في الإعراب، كالحروف؛ وذلك لأنها لا تقبل الإسناد، يقول ابن مالك: «الحرف كلمة لا تقبل إسنادًا وضعيًّا بنفسها ولا بنظير» (٢)، وفي هذه الحالة يمتنع تصريفه واشتقاقه وتثنيته وجمعه، كالحال في حروف المعجم، يقول ابن يعيش: «حروف المُعْجم ما دامت حروفًا غير معطوفة، ولا واقعةٍ موقع الأسماء ساكنةُ الأواخر مبنيّةٌ على الوقف في الإدراج والوقف؛ لأنّها أسماءٌ للحروف الملفوظِ بها في صِيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد، نحو: (ثلاثهْ)، (أربعهْ)، (خمسهْ)، فهذه كلُّها مسكَّنةُ الأواخر جارية مجرى الحروف والأصواتِ التي لا حَظَّ لها في الإعراب» (٣).

- الافتقار إلى الإضافة في فهم معناها:

لهذه العلة حكَم ابن الخباز على (حيثُ) بالبناء، وأنَّها قد أجريت مجرى الحرف لهذا السبب؛ إذ هي بمفردها ليست ذات دلالة، وإنما هي مفتقرة إلى غيرها؛ ووجهة نظره أنها: «إنَّما بنيت (حيث) لأنَّها تفتقر إلى الإضافة في فهم معناها، فجرت مجرى الحرف الذي لابد له من غيره، وحرك آخرها لالتقاء الساكنين، وضمت تشبيهًا بـ (قبل) و(بعد)؛ لأنها تلزم الإضافة،

(١) اللباب: ١٤٩/١.
(٢) شرح التسهيل: ١٠/١.
(٣) شرح المفصل: ٤٢١/٥.

ومن العرب من يفتحها طلبًا للخفة، ومنهم من يكسرها على أصل التقاء الساكنين» (١)، وهو المختار لدى الشاطبي؛ إذ قال: «فشبه الحرف أولى أن يعلل به بناؤها» (٢).

- الامتناع من الإخبار به أو عنه:

من صفات الحرف: أنَّه لا يمكن أن يخبر به ولا عنه، فكذا ما أجري مجراه، كالحكم ببناء (قبل) و(بعد) إذا قُطعا عَن الإضافةِ؛ لجريانهما مجرى الحرف في أنَه لا يخبر بهما ولا عنهما، قال العكبريّ موضحًا وجه البناء: «أنَّه لَا يُخبر بهما وَلَا عَنْهما بعد قطعِهما عَن الإضافةِ، وَلَا يتمُّ بهما الصِّلَة، فَجَريا مجْرى الْحَرْف» (٣).

- بيان أنَّ معناه في غيره:

يظهر هذا من قول ابن يعيش معرفًا الحرف: «الحرف: ما دل على معنى في غيره»(٤)، فكذا الحال فيما أجري مجراه، ومن مسائل ذلك: الحديث عن علة بناء (كَيْتَ)، و(ذَيْتَ)، وأنَّهما بنيا لأنَّ معناهما لا يظهر إلا في غيرهما؛ لذا رأى أبو حيان أنَّ إجراء (كَيْتَ)، و(ذَيْتَ) مجرى الحرف راجع إلى أنَّ معناهما لا يظهر إلا في غيرهما؛ إذ قال: «ممَّا هو كناية عن الحديث والخبر (كَيْتَ)، و(ذَيْتَ) تقول: كان من القصة: (كَيْتَ وكَيْتَ)، و(ذَيْتَ وذَيْتَ)، وأصلهما: (كيَّة)، و(ذيَّة) بالتشديد، وتاء التأنيث، كـ(طيَّة)، و(ليَّة)، وقد جاءا كذلك، وهو قليل، فحذفت تاء التأنيث، وأبدلت (التاء) من (الياء) التي هي لام، فإن وزنتها على الأصل قلت: (فعل)، أو على الظاهر قلت: (فعت)؛ وبنيا لافتقارهما إلى جملة يكنى بها عنهما، فأجريا مجرى الحرف الذي معناه في غيره» (٥).

- التضمن:

لهذه العلة حكم ابن الناظم على فعلي التعجب بالجمود والمنع من التصرف؛ لتضمنهما معنى الحرف بقوله: «كل واحد من فعلي التعجب ممنوع من التصرف، والبناء على غير الصيغة التي جعل عليها، مسلوك به سبيل واحدة؛ لتضمنه معنى هو بالحروف أليق،

(١) توجيه اللمع:/٦٩.
(٢) المقاصد الشافية:٩٨/١.
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب:٨٢/٢.
(٤) المفصل:/٣٧٩.
(٥) الارتشاف:٧٩٧/٢.

وليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به» (١)، وقال الأشموني: «إنَّ علَّة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع» (٢).

- الدلالة على معنى زائد على الحدثِ والزَّمان:

الدلالة على معنى زائد عن الحدث بابه الحروف؛ ولذلك ذهب العكبريّ إلى القول بجمود (عسى)؛ لأنَّها أجريت مجرى الحروف بقوله: «(عسى) فعلٌ عندَ الجميعِ، ولا يقترِنُ بها زمانٌ، ولا تتصرّفُ للعلةِ التي ذَكرنا من دِلالتها على مَعنى القُرب، وبهذا أَشبهت هذه الأفعال الحروفَ حتى جَمُدَتْ، لأنّها دَلّت على مَعنى زائدٍ على الحدثِ والزَّمان، وهذا هو بابُ الحروفِ» (٣).

- عدم الحذف:

فكما أنَّ الحرف الأصلي لا يحذف، ولا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال إلا لعلة، فكذا ما أجري مجراه؛ وذلك كامتناعهم من حذف (الواو)، و(الياء) إذا سكن ما قبلهما، فكما أنَّ الحرف الصحيح لا يحذف فكذا ما أجري مجراه، يقول ابن عصفور: «إن كان ما قبلهما ساكنًا، نحو: (رَضْي)، و(سَرْو)، فإنَّ (الياء)، و(الواو) يجريان مجرى الحرف الصحيح، فلا يحذفان أصلا» (٤)... وغير ذلك مما سيتم التنبيه عليه بعون الله تعالى.

المبحث الثاني:

(صور ما أجري مجرى الحرف):

واشتمل على ستة مطالب هي:

- **المطلب الأول: (إجراء الاسم مجرى الحرف):**

جاء في مسائل هي:

- حذف علامتي المضمر: (واو الجماعة، وياء المخاطبة):

قال سيبويه في حذف (الواو)، و(الياء) اللتين هما علامة المضمر: «قد دعاهم حذف ياء (يقضي) إلى أنْ حذف ناسٌ كثير من قيس وأسد (الياء)، و(الواو) اللتين هما علامة

(١) شرح ابن الناظم:/٣٢٩.
(٢) شرح الأشموني:٢٦٨/٢.
(٣) التبيين:/٢٨٠.
(٤) الممتع:/ ٣٣٩.

المضمر، ولم تكثر واحدةٌ منها في الحذف، ككثرة ياء (يقضي)؛ لأنَّهما تجيئان لمعنى الأسماء، وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما» (١).

أي: إنَّ الأصل المقيس عليه في هذه المسألة هو (الياء) من (يقضي) والفرع المقيس هو (ياء) المخاطبة و(واو) الجماعة، وهذا الاستعمال كما يرى إمام النَّحويين خاص بقبيلتي قيس وأسد؛ والذي دعاهم إلى حذف علامتي المضمر ياء المخاطبة وواو الجماعة أنهم عاملوهما معاملة الحرف الذي هو جزء من الكلمة، فكما أنَّ ياء (يقضي) جزء من الكلمة، فكذا ياء المخاطبة وواو الجماعة منزّلة منزلتها وجارية مجراها، وأنها تعامل معاملتها؛ لذا قال السيرافي مفسرا كلام سيبويه: «يريد: أنَّ قيسًا وأسدًا يحذفون في القوافي (الواو) التي هي ضمير جماعة المذكرين، و(الياء) التي هي ضمير الأنثى المخاطبة، ويُجرونهما مُجرى الحرف الذي هو من نفس الكلمة» (٢).

فالسبب الباعث على الحذف هو الإجراء مجرى الحرف، ولكن الإشكال الآن هل هذا الحذف للواو والياء خاص بالقوافي كما ذهب إلى ذلك سيبويه معتمدًا على سمع من العرب؟

أمَّا حذف (الواو) كما ذكر سيبويه فمنه:

لا يُبْعِدُ الله أَصْحَابًا تَرَكْتُهُمُ ... لم أَدْرِ بعد غَداةِ البَيْنِ ما صنع (٣)

قال سيبويه: «يريد صنعوا» (٤).

وأمَّا حذف (الياء) فمنه:

يا دارَ عَبلَةَ بِالجَواءِ تَكَلَّم وَعَمي صَباحًا دارَ عَبلَةَ وَاسلَمي (٥)

(١) الكتاب:٢١١/٤.
(٢) شرح أبيات سيبويه:٢/ ٣٣٠.
(٣) من (البسيط)، لتميم بن مقبل، وموطن الشاهد على ما ذكر سيبويه قوله: (صنع)؛ بحذف واو الجماعة، وروايته في الديوان: (مَا صَنَعُوا).
ينظر: الديوان:/١٣٤، والكتاب:٢١١/٤، وشرح أبيات سيبويه:٣٣٠/٢، والبديع:٧٠٢/١.
(٤) الكتاب:٢١٢/٤.
(٥) من (الكامل)، لعنترة، وموطن الشاهد على ما نص عليه سيبويه قوله: (تكلم)؛ بحذف ياء المخاطبة من الأمر (تكلم)، وروايته في الديوان: (تكلمي).
ينظر: الديوان:/٨٠، والكتاب:٢١٣/٤، والتعليقة:٢٤١/٤، وسر صناعة الإعراب:٥٢١/٢، والتصريح:٢٥٣/٢

قال سيبويه: «يريد: تكلمي» (١).

وغير ذلك من الشواهد التي أثبتها في كتابه، الجواب على ذلك كما نص ابن السيرافي في شرحه كلام سيبويه أنه خاص بالقوافي؛ بحجة أنَّه يجوّز في القافية ما لا يجوّز في غيرها، ويقوي ما انتهى إليه السيرافي أنَّ سيبويه قد اقتصر في المسألة على الاستشهاد بالقوافي ليس غير.

والحق أنّه ليس خاصًا بالضرورة؛ بدليل قراءة ابن محيصن رحمه الله: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) (٢) بالضم في (يتمُّ)؛ ووجَّه البغداديّ حسنها أنَّها جاءت مراعاة لمعنى (مَن)؛ إذ قال: «أمَّا قَول بَعضهم فِي قِرَاءَة ابْن مُحَيْصِن: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) إِنَّ الأَصْل: (أَن يتموا) بِالْجمعِ فَحسن؛ لِأَن الْجمع على معنى (مَن)» (٣).

ومن ذلك أيضًا: قراءة يحيى بن يعمر: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) (٤) بالرفع على أنَّ أصله: (أحسنوا)، قال أبو حيان نقلا عن التبريزيّ: «(الَّذِي) هُنَا بِمَعْنَى الْجَمْعِ، وَ(أَحْسَنَ) صِلَةُ فِعْلٍ مَاضٍ حُذِفَ مِنْهُ الضَّمِيرُ، وَهُوَ (الْوَاوُ)، فَبَقِيَ (أَحْسَنَ)، أَيْ: عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا، وَحَذْفُ هَذَا الضَّمِيرِ وَالِاجْتِزَاءُ بِالضَّمَّةِ تَفْعَلُهُ الْعَرَبُ» (٥).

كذلك أيضا قراءة من قرأ قوله تعالى: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ) (٦) بضم (الحاء) على حذف واو الجماعة بالاجتزاء عنها بالضمة، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «عَنْ طَلْحَةَ (أَفْلَحَ) بِضَمَّةٍ بِغَيْرِ وَاوٍ اجْتِزَاءً بِهَا عَنْهَا» (٧).

ومن ذلك أيضًا: أنَّ من العرب من يقول: (الزيدون قامُ)، قال أبو حيان: «من العرب من يقول في الجمع: (الزيدون قام) فيجزئ بالضمة» (٨)، وإن كان السيوطيّ قد خصَّ ذلك

(١) الكتاب:٤/٢١٣.
(٢) سورة البقرة:٢/٢٣٣.
تنظر القراءة في: مختصر ابن خالويه:/ ٢١، وإعراب القراءات الشواذ للعكبريّ:١/ ٢٥٠، ٢٥١.
(٣) خزانة الأدب:٥/٢٣٢.
(٤) سورة الأنعام:٦/ ١٥٤.
(٥) البحر المحيط:٤/٦٩٤.
(٦) سورة المؤمنون:٢٣/ ١.
تنظر القراءة في: مختصر ابن خالويه:/ ٩٩.
(٧) الكشاف:٣/١٧٤.
(٨) التذييل:٢/١٣٨، والارتشاف:٢/٩١٤.

بالماضي؛ إذ قال: «قَالَ بَعضهم: من الْعَرَب من يَقُول فِي الْجَمِيع: (الزيدون قَامَ)، وَلم يسمع ذَلِك مَعَ الْمُضَارع، وَلَا الْأَمر» (١).

- إجراء الضمير المسمى فصلا مجرى الحرف:

الضمير المسمى فصلا عند البصريين، وعمادا عند الكوفيين (٢)، كـ (أنا) من قولك: (كنتُ أنا القائمَ)، و(هو) من قولك: (حسبت زيدا هو الكريم)، و(نحن) من قولك: (كنّا نحن القائمين)، اسم قد أجري مجرى الحروف بأن أُلغي من جهة أنَّه لا موضعَ له من الإعراب، وأنَّه متى سقط من الكلام لم يختل الكلامُ به، ولم يتغيّر معناه، قال ابن يعيش: «أمّا الأسماء المضمرة التي تكون فصلا من نحوِ: (كنتُ أنا القائمَ)، و(كنّا نحن القائمين)، وقوله تعالى: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (٣)، فهي أسماء قد سُلبت دلالتَها على الاسميّة، وسُلك بها مذهبَ الحروف بأن أُلغيتْ، ومعنَى إلغاء الكلمة أن تأتي لا موضعَ لها من الإعراب، وأنها متى أُسْقطت من الكلام لم يختل الكلامُ، ولم يتغيّر معناه، وتصير كالحروف الملغاة من نحو (ما) في قوله تعالى: ﴿ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ (٤)، والمراد: مثلًا بعوضةً، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ (٥) فلولا إلغاءُ (ما) لم يَتخط الخافضُ وعمِل فيها بعدها، فتجري هذه الأسماء مجرى الحروف، وكونها قد صارت في مذهبها لم يخبر عنها، كما لم يخبر عن سائر الحروف»(٦).

ولكون هذا الضمير قد أجري مجرى الحروف قرر ابن مالك القول بحرفيته؛ إذ قال: «اختلف في هذا الضمير المسمى (فصلا) هل له موضع من الإعراب أَمْ لَا؟ فالأكثرون على أنه لا موضع له؛ لأنَّ الغرض به: الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة، فاشتد شبهه، ولأنَّه لو كان له موضع من الإعراب لكان (إياي) أولى من (أنا) في نحو: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ﴾ (٧)، ولكان (إياه) أولى من (هو) في نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ (٨)، وإذا لم

(١) الكشاف:٣/١٧٤.
(٢) ينظر: تمهيد القواعد:١/٥٦٥.
(٣) سورة المائدة:٥/ ١١٧.
(٤) سورة البقرة:٢/ ٢٦.
(٥) سورة آل عمران:٣/ ١٥٩.
(٦) شرح المفصل:٤/٤٤٩.
(٧) سورة الكهف:١٨/ ٣٩.
(٨) سورة المزمل:٧٣/٢٠.

يكن له موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية، كما فعل بكاف (ذلك) ونحوه» (١).

- إجراء ضمير الفاعل مجرى الحرف:

لا يخفى أنَّ الفاعل يأتي ظاهرا ومضمرا، فالأول كقولك: (قال رجل)، و(حضر رجلان)، والثاني كقولك: (كتبت)، و(علمت)، والذي عليه العلماء أنَّ ضمير الفاعل يجري مجري الحرف؛ لاتفاقهم على أنَّ الفاعل مع فعله منزل منزلة الشيء الواحد، وأقوى الأدلة على ذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل في: (يقومان) ونحوها، وقد نبَّه على ذلك الفارسي بقوله: «ضمير الفاعل يجري مجرى الحرف من الكلمة، يدلّ على ذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل في: (يقومان) ونحوها، وسكون (اللام) في نحو: (فعلت)» (٢)؛ وذلك لأنَّ ثبوت (النون) دليل الرفع، وحذفها دليل النصب والجزم.

والذي عليه الزجاجيُّ أنَّ الفعل مع فاعله بوجه عام قد أجري مجرى الكلمة، وأنَّ الفاعل المضمر صار كبعض حروفه؛ إذ قال: «إن قال قائل: فلم جاز أن يجيء إعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل في قولك: (الزيدان يقومان)، و(الزيدون يقومون) وما أشبه ذلك؟ فقد جاءت علامة رفع الفعل على الفاعل، وهي ثبات (النون)، وكذلك النصب والجزم؛ لأنهما بحذف (النون) وهي بعد الفاعل، أفيجوز أن يكون إعراب شيءٍ موجودًا في غيره، وكون ذلك الشيء معربًا؟ قيل له: إنَّ الفعل لمَّا كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة، ثمَّ اتصل به مضمر صار كبعض حروفه، وصارت الجملة كلمة واحدة، فجاز لذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الكلمة كلمة واحدة؛ والدليل على ذلك إسكان لام الفعل في قولك: (فعلت)، أسكنت (اللام) لئلا تتوالى في كلمة واحدة أربع متحركات» (٣).

أمَّا ابن جني فقد عقد موازنة دقيقة بين ضمير الفاعل وضمير المفعول من حيث بيان درجة اتصال أحدهما بالفعل أو بُعْده عنه، وانتهى من بحثه إلى أنّ الضمير منزل منزلة الحرف، كالتاء في (ضربت)، فهي مُنزَّلة منزلة الراء من (جعفر) بقوله: «ممَّا استدلَّ به على شدَّة

(١) شرح الكافية الشافية:١/٢٤٤.
(٢) الحجة للقراء السبعة:٢/ ٣٦٨.
(٣) الإيضاح:/٧٥.

اتصال الفعل بالفاعل: تسكينهم لام الفعل إذا اتصلت به علامة ضمير الفاعل؛ وذلك نحو: (ضربْتُ) و(دخلْتُ) و(خرجْتُ)؛ وإنَّما فعلوا ذلك لأنَّهم كرهوا أن يقولوا: (ضَرَبَت) و(دَخَلَت) و(خَرَجَت)؛ لتوالي أربعة متحركات، فلولا أنَّهم قد نزَّلوا التاء من (ضربت) منزلة راء (جعفر) منه لما امتنعوا من أن يقولوا: (ضربت)، ولكنَّه لمَّا لم يوجد في كلامهم كلمة اجتمعت فيها أربعة متحركات، ونزلت (التاء) من (فعلت) منزلة جزء من الفعل أسكنوا اللام؛ كراهية اجتماع المتحركات»(١).

والذي استدل به ابن الأنباريّ على أنَّ ضمير الفاعل يجري مجرى الحرف من الكلمة هو تسكين لام الفعل لأجله؛ إذ قال: «لولا أنَّ ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل، وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله» (٢)؛ فوجه التسكين راجع إلى أنَّ ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل، وإلا لما سكنت لام الفعل.

ومن أوجه الاستدلال لدي ابن جني إقرارهم ضمير الفاعل مع ياء الإضافة بقوله: «إقرارهم (التاء) التي هي ضمير الفاعل مع ياء الإضافة؛ يدل على أنَّهم قد أجروا الضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال (زيد) من زايه وبائه» (٣).

- إجراء (غير) مجرى (لا) النافية:

ممَّا يدل على أنَّ (غير) منزلة منزلة (لا) في النفي وجارية مجراها، وأنَّه قد ثبت في (غير) الدلالة على النفي: أنَّ الرَّضيَّ جعل (لا) في قولهم: (أنت غير قائم ولا قاعد) لتأكيد النفي، ولولا أنَّ دلالة النفي في (غير) ثابتة لما ذهب إلى أنها لتأكيد النفي؛ إذ قال «تتمحض لتأكيد النَّفي؛ لدخول العاطف عليها، وهذه الزائدة لا تدخل على العلم، تقول: (أنت غير قائم ولا قاعد)، و(غير القائم ولا القاعد)، ولا تقول:(أنت غير زيد ولا عمرو)، بل تقول: (غير زيد وعمرو)» (٤).

ومع أنَّ (لا) الزائدة لا يصح أن تدخل على العلم كما ذكر ذلك الرضيّ إلا أنَّ الفارسي رأى أنَّه لا يمتنع القياس في ذلك؛ مؤكدًا على أنَّ المعنى في (غير) معنى النفي بمنزلة حرفه

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٣١/١.
(٢) الإنصاف: ٦٦/١.
(٣) سر صناعة الإعراب: ٢٣٥/١.
(٤) شرح الرضي: ٤١٦/٤.

بقوله: «قال قوم: تقول: (أنت غير القائم ولا القاعد)، تريد: وغير القاعد، كما قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (١)، قالوا: ولم يجيء هذا في المعرفة العلم، فلا يجوز: (أنت غير زيد ولا عمرو)، وهذا إن لم يسمع كما قالوا، فإنّه لا يمتنع أن يقاس فيجوز على ما سمع؛ وذلك أنّ هذا إنّما جاء لما في (غير) من معنى النفي، فكما أجازوا: (أنا زيدا غير ضارب) لمّا كان المعنى معنى النفي، فجعلوه بمنزلة حرفه، ولم يجعل بمنزلة (مثل) وما كان نحوه من الأسماء المضافة، فكذلك يجوز أن يجعل (غير) بمنزلة حرف النَّفي في المعرفة المؤقتة، فيكرّر معه (لا) كما كرّر مع غير العلم» (٢).

ومما يؤكد على أنَّ (لا) بمعنى (غير)، وأنَّ الكلام السابق عليها منفي في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قول ابن الأثير: «لا تقع بعد كلام منفيّ لفساد المعنى، إلا إذا كانت بمعنى (غير)، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وقولك: (زيد غير قائم ولا قاعد)» (٣)، ولا شك أنَّ عطف ما بعد (لا) دليل على الاشتراك في النفي ، يقول الرضي: «أن يعطف ما بعد (لا) على المجرور بـ(غير)، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وقولك: (زيد غير الفارس ولا الشجاع)» (٤).

- بناء (حيث):

جاءت (حيث) مبنية على الضم والفتح والكسر، وقد تنوعت عللهم في سبب بنائها، فمنهم من رأى أنَّ الشرطية بنيت لتضمنها معنى الشرط، أو أنها بنيت لإجرائها مجرى الحرف في الافتقار، أو للزومها الإضافةَ إلى الجمل، أو أنها قد شابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، قال أبو حيان: «علة بناء (حيث) إذا كانت شرطية تضمنها معني حرف الشرط، وإذا لم تكن للشرط فعلَّة بنائها شبهها بالحرف في افتقارها؛ إذ لا تستعمل إلا مضافة، أو في إبهامها، كما أنَّ الحرف مبهم، وحرك لئلا يلتقي ساكنان.

(١) سورة الفاتحة:١/ ٧.
(٢) الحجة للقراء السبعة:١/١٦١، ١٦٢.
(٣) البديع:١/٣٦٣.
(٤) شرح الرضي:٢/١٦٤.

فمن بناها على الضم فلشبهها بـ (قبل)، و(بعد)؛ لأنّها مضافة إلى جملة، والإضافة في الحقيقة إنَّما هي إلى المفرد، فكأنَّها مقطوعة عن الإضافة، ومن بناها على الفتح فطلبا للتخفيف، ومن بناها على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين» (١).

وقال الرضيّ: «الواجبة الإضافة إليها واجبة البناء؛ لأنَّها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه؛ فلهذا بنيت (حيثُ) على الضم كالغايات على الأعرف» (٢).

- بناء (لَدُنْ):

لم تأت (لَدُنْ) في التنزيل منصوبة، وإنَّما الغالب فيها ورودها مجرورة بـ (مِنْ)، وفيها لغات وجميعها مبني(٣)، قال ابن الأنباريّ: «في (لَدُنْ) ثماني لغات، وهي: (لَدُنْ)، و(لَدَنْ)، و(لَدَا)، و(لَدْ)، و(لَدْنَ)، و(لَدْنِ)، و(لَدْ)، و(لُدْ)، وكلُّها مبنيّة» (٤)؛ ووجه البناء أنَّهم أجروها مجرى الحرف إمَّا لفرط إبهامها، أو لقلة تصرفهم فيه، فلم يتجاوزوا بـ (لَدُنْ) حَضْرَةَ الشيء، والقُرْبَ منه، قال ابن يعيش: «اعلم أنَّ (لَدَى) ظرف منْ ظُروف الأمكنة بمعنى (عِندَ)، وهو مبني على السكون، والذي أوجب بناءه فَرْطُ إبهامه بوقوعه على كل جهة من الجهات الستّ، فليس في ظروف الأمكنة أبْهَمُ منَ (لَدَى)، و(عِنْدَ)؛ ولذلك لزمت الظرفيّةَ، فلم تتمكن تمكن غيرها من الظروف، فجرت لذلك مجرى الحرف في إبهامه» (٥).

وقال ابن يعيش . أيضا . منبهًا على أنَّ إجراءها مجرى الحرف راجع إلى قلة التصرف: «إن قيل: ولِمَ بُنيتْ (لَدُنْ) ولم تكن معربةً، كـ (عِنْدَ)؟ قيل: لمّا لم يتجاوزوا بـ (لَدُنْ) حَضْرَةَ الشيء، والقُرْبَ منه، ولم يتصرّفوا فيه بأكثرَ من ذلك، جرتْ مجرَى الحرف الموضوع بإزاءِ معنى، لا يتجاوزُه، فبُنيت لذلك كبِنائه» (٦).

(١) التذييل:٦٥/٨.
(٢) شرح الرضي:١٨٠/٣.
(٣) جعل أبو حيان إعرابها لغة قيسية
ينظر: التذييل:٧١/٨.
(٤) الإنصاف:٥٨٨/٢.
(٥) شرح المفصل:١٢٨/٣.
(٦) شرح المفصل:١٤١/٢.

أمَّا ابن مالك فقد جعل البناء شبه الحرف وهو راجع إلى لُزومهَا اسْتِعْمَالا وَاحِدًا، وَهِي كَونهَا مُبْتَدأ غَايَة وامتناع الإخبار بها وعنها؛ إذ قال: «بنيت (لَدُنْ) في أكثر اللغات؛ لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد، وامتناع الإخبار بها وعنها» (١)، على حين جعل العكبريّ السبب في البناء راجعًا إلى الإيغال في شبه الحرف؛ إذ قال: «أمَّا (لَدُنْ) فبنيت مَعَ الْإِضَافَة لإيغالها فِي شبه الْحَرْف» (٢).

- الحكم ببناء (قبل) و(بعد) إذا قُطعا عَن الإضافةِ:

(قبل) وَ(بعد) لا يتصرفان، وقد استحقا البناء متى قطعا عن الإضافة؛ لأنَّهما عند ابن الوراق: «يضافان إِلَى الْأَسْمَاء، والمضاف والمضاف إِلَيْهِ كالشيء الْوَاحِد، فَلَمَّا حذف مَا أضيف إِلَيْهِ، ودلا عَلَيْهِ جرى مجْرى بعض الِاسْم، وَبَعض الِاسْم مَبْنِيّ؛ فَلهَذَا وَجب أَن يبْنى» (٣).

والذي عليه العكبريّ أنَّهما قد أجريا مجرى الحرف؛ لأنَّه لَا يُخبر بهما وَلَا عَنْهما بعد قطعِهما عَن الإضافةِ، وَلَا يتمُّ بهما الصِّلَة لتنزّلهما منزلةَ بعضِ الْكَلِمَة؛ إذْ كَانَا مبهمين، وتضمّنهما معنى لامِ الإضافةِ؛ إذ قال: «يبنيان إِذا قُطعا عَن الإضافةِ، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٤)، وَفِي ذَلِك ثَلَاثَة أوجه:

أَحدهَا: أنَّهما تنزّلا منزلةَ بعضِ الْكَلِمَة؛ إذْ كَانَا مبهمين لَا يتَّضحان إِلَّا بالمضافِ إِلَيْهِ، فَإِذا قُطعا عَنهُ لم يَزُلِ الإبهامُ إلاَّ بالنَّظر فِي معنى الْكَلَام، وَإِذا أضيفا فُهِمَ مَعْنَاهُمَا بِاللَّفْظِ المتَّصل بهما، وليسا كالحروفِ الَّتِي مَعْنَاهَا فِي غيرِها، وَلَا كَالَّذي المفتقرة إِلَى الجملةِ.

والوجهُ الثَّانِي: أنَّهما تضمّنا معنى لامِ الإضافةِ؛ إذْ كَانَا مختصين مَعَ الْقطع، كاختصاصهما مَعَ ذِكْرِ الْمُضَاف إِلَيْهِ، والإضافةُ مقدَّرةٌ باللّام، وبتقديرها يتضمنانِ مَعْنَاهَا، وَالِاسْم إِذا تضمَّن معنى الْحَرْف بُنيَ.

(١) شرح التسهيل:٢/٢٣٦.
(٢) اللباب: ١/ ٢٣٢.
(٣) علل النحو:/٢٢٩.
(٤) سورة الروم:٣٠/ ٤.

والثالثُ: أنَّه لَا يُخبر بهما وَلَا عَنْهما بعد قطعِهما عَن الإضافةِ، وَلَا يتمُّ بهما الصِّلَة، فَجَرِيا مجْرى الْحَرْف» (١).

- الأصل في (قط):

ذكر ابن هشام أنَّ من أوجه (قط): أن تكون ظرف زمَان لاستغراق مَا مضى، وَهَذِه بِفَتْح (الْقَاف) وَتَشْديد (الطَّاء) مَضْمُومَة، وأنَّ اشتقاقه من (قططته)، أَي: قطعته، فَمَعْنَى (مَا فعلته قَطُّ): مَا فعلته فِيمَا انْقَطع من عمري؛ لِأَن الْمَاضِي مُنْقَطع عَن الْحَال والاستقبال، وأنَّ سبب البناء راجع إلى تضمنها معنى: (مذ)، وَ(إِلَى)؛ إِذْ الْمَعْنى: (مذ أَن خلقت)، أَو(مذ خلقت إِلَى الْآن)، وعَلى حَرَكَة لِئَلَّا يلتقي ساكنان، وَكَانَت الضمة تَشْبِيها بالغايات، وَقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وَقد تتبع قافه طاءه فِي الضَّم، وَقد تخفف طاؤه مَعَ ضمهَا أَو إسكانها(٢).

أما السهيلي فقد ذكر وجها آخر لبناء (قط): وهو إجراؤها مجرى الحرف؛ إذ قال: «هَذِهِ الْكَلِمَةُ أَصْلُهَا مِنْ (الْقَطّ)، وَهُوَ الْقَطْعُ، ثُمّ خُفّفَتْ، وَأُجْرِيَتْ مَجْرَى الْحَرْفِ» (٣).

– وفيها وجهان آخران:

أحدهما: أَن تكون بِمَعْنى (حسب)، وَهَذِه مَفْتُوحَة (الْقَاف) سَاكِنة (الطَّاء)، يُقَال: (قطي)، و(قطك)، و(قط زيد دِرْهَم)، كَمَا يُقَال: (حسبي)، و(حسبك)، وَ (حسب زيد دِرْهَم) إِلَّا أَنَّهَا مَبْنِيَّة؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَة على حرفين، وَ(حسب) معربة.

والثاني: أَن تكون اسْم فعل بِمَعْنى (يَكْفِي)، فَيُقَال: (قطني) بنُون الْوِقَايَة، كَمَا يُقَال: (يَكْفِينِي)، وَتجوز نون الْوِقَايَة على الْوَجْه الثَّانِي؛ حفظا للْبِنَاء على السّكُون، كَمَا يجوز فِي (لدن)، وَ(من)، وَ(عَن) كَذَلِك (٤).

- الامتناع من توكيد (كيف) لـ (أم):

إنَّ الامتناع من توكيد (كيف) لـ (أم) في دلالة كل منهما على الاستفهام راجع إلى أنَّ (كيف) جرت مجرى الحرف، واقتصر بها على الاستفهام البتة، على حين جاءت (أم)

(١) اللباب في علل البناء والإعراب:٨٢/٢
(٢) ينظر: مغني اللبيب:/٢٣٢.
(٣) الروض الأنف:٢٨١/٦.
(٤) ينظر: مغني اللبيب:/٢٣٢.

لمعنى الترك والتحول، وجردت من معنى الاستفهام، وأفيد ذلك من (كيف) لا منها ([1])؛ وذلك في قول الشاعر:

أَنَّى جَزَوْا عامرًا سُوأَى بِفِعْلِهِمُ أَمْ كيف يَجْزونني السُّوأَى مِنَ الحَسَنِ ([2])

قال ابن جني: «إن قلت: فما تقول في قوله:

أَنَّى جَزَوْا عامرًا سُوأَى بِفِعْلِهِمُ أَمْ كيف يَجْزونني السُّوأَى مِنَ الحَسَنِ

وجمعه بين (أم)، و(كيف)؟ فالقول: إنهما ليسا لمعنى واحد؛ وذلك أنَّ (أم) هنا جردت لمعنى الترك والتحول، وجردت من معنى الاستفهام، وأفيد ذلك من (كيف) لا منها، وقد دللنا على ذلك فيما مضى، فإن قيل: فهلا وكدت إحداهما الأخرى كتوكيد (اللام) لمعنى الإضافة، وياءي النسب لمعنى الصفة، قيل: يمنع من ذلك أنَّ (كيف) لما بنيت واقتصر بها على الاستفهام البتة جرت مجرى الحرف البتة، وليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد؛ لأنَّ في ذلك نقضًا» (٣).

وهذا الذي ذهب إليه ابن جنيّ هو مذهب الفارسيّ فلم يصلح القول بالتأكيد لديه؛ لخروج (أم) عن الاستفهام، وفي هذه الحالة لا يكون بينهما معنى جامع يصلح للتأكيد، فـ(أم) قد خرجت عن الاستفهام، و(كيف) للاستفهام المحض؛ إذ قال: «هذه المسألة فيها إشكال، وهو أنَّ (أم) للاستفهام دخلت على (كيف)؛ فوجه ذلك أنَّ (أم) هاهنا عاطفة، و(كيف) للاستفهام، كما أنَّك إذا قلت: (مَا جاءني زيد ولكن عمرو)، فـ(الواو) هاهنا عاطفة، وخرجت (لكن) من معنى العطف؛ لدخول (الواو)، فكذلك إذا قيل: (أم هل) تخرج (هل) من معنى الاستفهام؛ لدخول (أم)، فكذلك تخرج (أم) من معنى الاستفهام إلى العطف» ([4]).

وهي عند الرضي بمعنى (بل) متى جاء بعدها الاستفهام؛ إذ قال: «إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام» ([5])، وكون (كيف) متضمنة معنى الحرف وجارية مجراه أمر مسلم به عند

(١) ينظر: شرح أبيات المغني:١/٢٤٠.
(٢) من (البسيط)، لأفنون ظالم بن معشر، وموطن الشاهد قوله: (أم كيف)؛ وذلك لخروج (أم) عن الاستفهام لدخولها على (كيف).
ينظر: أمالي الزجاجي:/٥١، والخصائص:٢/١٨٦، والأفعال للسرقسطيّ:٣/٤٨، وشرح الرضي: ٤/٤٠٦، وشرح التسهيل:٣/٣١٦، ومغني اللبيب:/٦٧، والمقاصد الشافية:٥/١٠٤، وشرح أبيات المغني:١/٢٤٠.
(٣) الخصائص:٣/١٠٩.
(٤) المسائل المنثورة:/٢٠٥.
(٥) شرح الرضي:٤/٤٠٦.

الفارسيّ، نص على ذلك بقوله: «(كيف)، و(أين) لا تخرج من تضمن الحرف؛ وذلك أنَّها وإن كانت تخرج من الاستفهام إلى الجزاء، فليست تخرج في أن تكون متضمنة للحرف، ولم تخرج عن معناها إلى معنى آخر» (١).

- الامتناع من العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل:

قد يكون العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل وهو مستتر، نحو:

قلتُ إذْ أقبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى ... كنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا (٢)

وقد يكون العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد وهو ملفوظ به ساكن، نحو: (الزيدون قاموا وخالد)، وقد يكون العطف على الضمير المرفوع المتصل الملفوظ به من غير تأكيد وهو متحرك على حرف، نحو: (قمت وخالد)، أو هو متحرك على حرفين، نحو: (قمنا وخالد)، و(قمتم وخالد) عند من أجاز، أمَّا من منع فضمير الفاعل في هذا كلِّه لا يصحُّ العطف عليه بحال من الأحوال؛ لجريانه مجْرى الْحَرْف من الْفِعْل واختلاطه بِهِ، قال أبو البقاء: «لم يعطفوا على الضَّمِير المتَّصل الْمَرْفُوع من غير توكيد؛ لجريانه مجْرى الْحَرْف من الْفِعْل واختلاطه بِهِ» (٣).

وهنا ملاحظة جديرة بالتسجيل لها صلة قوية بهذه الظاهرة، ألا وهي أنَّ العطف على الظاهر أقوى من العطف على المستتر، بل إنَّ العطف على الظاهر المكون من حرفين أقوى من العطف على المشتمل على حرف، وهذا واضح من قول ابن جني: «لو قال قائل: (قم وزيد)، فعطف على الضمير المرفوع من غير توكيد كان أقبح من قولنا: (قمت وزيد)؛ وذلك أنَّ المعطوف عليه في (قم وزيد) ضمير لا لفظ له، فهو أضعف من الضمير في (قمت)؛ لأنَّ له لفظًا وهو التاء، و(قمت وزيد) أضعف من (قمنا وزيد)؛ لأنَّ (نا) من (قمنا) أتم لفظًا من (التاء) في (قمت)» (٤)، فكلما قل حجم المعطوف عليه كان له دور كبير في الإجراء

(١) المسائل المنثورة:/٢٠٥.
(٢) من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة، وموطن الشاهد قوله: (أقبلت وزهـر)، فرفع (زهرا) عطفا على الضمير المستكن في (أقبلت).
يُنْظَرُ: ملحقات الديوان: ٣٧٩/٢، والكتاب: ٢/ ٣٧٩، والخصائص:٣٨٦/٢، واللباب في علل البناء والإعراب :٤٣١/١، وشرح المفصل لابن يعيش:٢٧٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:٣٧٤/٣.
(٣) اللباب:١٤٩/١.
(٤) المحتسب:٣١٥/١.

مجرى الحرف، وكلما كبر كان بعيدا عن الإجراء فليست صورة الضمير الملفوظ الموضوع على حرف كالموضوع على حرفين، وهكذا.

- الامتناع من تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها:

لأنَّ ألفاظ الإغراء جامدة ولا تتصرف لم يجز تقديم معمولها عليها؛ لأنَّها أجريت مجرى الحروف، نصَّ على ذلك العكبريّ بقوله: « (عليكَ)، و(دُونك) حروفٌ في الأصلِ، وظُروفٌ؛ وإنّما استُعيرتْ هاهنا فعَمِلَت عملَ الفِعلِ تَوَسُّعًا، وما كانَ كذلك اقتُصِرَ به في العَمَلِ على وُقُوعِهِ في موضِعهُ، ولا يجوزُ فيه التَّقديمُ؛ لأنَّ ذلك تصرُّف وهذه الأسماء لا تَصَرُّفَ لها، فتُجرى في ذلك مُجرى الحُروف، نحوَ (ما) النافية، و(لاتَ) مع الحين، وكالمصدر فإنَّه لا يتقدم معموله عليه مع أنَّ حروفَ الفعلِ فيه مَوجودةٌ، فمَنعُ التَّقديمِ هُنا أَولى»([1]).

ومما يؤكد جريانها مجرى الحروف قول عبد القاهر الجرجاني: «إذا قلت: (هَلُّم كذا) فمعناه: (هاته) يجري مجرى الحروف» ([2])، والذي عليه الكوفيون هو القول بجواز التقديم ([3]).

- الأسماء المبنية والأعجمية والأصوات المحكية جارية مجرى الحروف:

إنَّما حكموا بأنَّ الأسماء المبنية، والأصوات المحكية، والأسماء الأعجمية تجري مجرى الحروف لأنَّ ألفاتها أصولٌ غيرُ منقلبة، وكذلك ألفات الحروف كلها أصول غير منقلبة؛ لأنَّه لا يعرف لها اشتقاق، قال ابن جني: «إنَّ الأسماء المبنية والأصوات المحكية والأسماء الأعجمية، تجري مجرى الحروف في أنَّ الألفات فيها أصول غير منقلبة؛ لأنَّا إنَّما قضينا بأنَّها في الحروف غير منقلبة؛ لأنَّه لا يعرف لها اشتقاق، فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرنا غير مشتق أن تكون ألفه غير زائدة ولا منقلبة، فإن قلت: فهلا حملت المبنية والأعجمية على ما عرف اشتقاقه من العربية؛ لأنها أسماء مثلها؟

قيل: أما الأسماء المبنية فإنما بُنيت لمشابهتها الحروف، نحو: (كَمْ)، و(مَنْ)، و(أين)، و(متى)، و(أنى)، فلما أشبهت الحروف المتضمنة هي معانيها، وكانت مثلها في أنه لا يعرف لها اشتقاق، ولا يوجد لها تصرف، كان حكمها في ذلك حكم الحروف، وكانت الألفات

(١) التبيين:/٣٧٤.
(٢) درج الدرر في تفسير الآي والسور:٧٣٩/٢.
(٣) ينظر: التبيين:/٣٧٣.

فيها كالألفات فيها، ألا ترى أنك لا تجد لـ (كم)، و(أين)، و(متى) اشتقاقا ولا تصرفا؟ وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لأحد أن يقول: إنَّ الألف من (لكن) زائدة، ولا أنَّه من اللكنة، ولا يجوز لآخر أن يقول أيضًا: إنَّ (الألف) في (متى) منقلبة عن ياء ولا واو، ولا أنَّ (الألف) في (إياك) منقلبة ولا زائدة» (١).

وهو ما ذهب إليه ابن يعيش بقوله: «الأسماء المبنية التي أوْغلت في شَبه الحروف، والأصواتُ المحكيّة، والأسماء الأعجميّة تجري مجرى الحروف في أنَّ ألفاتها أصولٌ غيرُ زوائد، ولا منقلبة؛ لأنّا إنّما قضينا بذلك في الحروف لعدم الاشتقاق، وهذا موجودٌ في هذه الأسماء، فاعرفه» (٢).

وهناك دليل آخر يمكن أن يستدل به على أنَّ الأسماء المضمرة في حكم الحروف: أنَّك تجد فيها ما هو على حرف واحد، نحو: (الكاف) في (رأيتك)، و(مررت بك)، و(الياء) في (مررت بي)، فجرت هذه الأسماء في أنها على حرف واحد مجرى (همزة) الاستفهام، و(واو) العطف و(فائه)، ولو كانت كالأسماء الظاهرة المتمكنة لما جاز أن يأتي شيء منها على أقل من ثلاثة أحرف: (فاء، وعين، ولام)، و(أنا، وأنت، وإياك) بمنزلة (الكاف) في (ضربتُكَ)، و(الياء) في (مررت بي)؛ لأنها مضمرة مثلها (٣).

ويرى أبو العلاء أنَّ سبب جريانها مجرى الحروف أنها لا توزن؛ إذ قال: «أسماء الأضمار جرت عندهم مجرى الحروف المفردة في أنها لا توزن» (٤)، وكذا الحروف.

- بناء (كَيْتَ، وذَيْتَ):

(كَيْتَ وكَيْتَ)، و(كَيْتَ كَيْتَ)، و(ذَيْتَ وذَيْتَ)، و(ذَيْتَ ذَيْتَ) كناية عن الحديث (٥)، يستعملان بالعطف وبغير العطف (٦) خلافا للزمخشري الذي ذكر أنَّهما لا يستعملان إلا

(١) المنصف:/١٢٠.
(٢) شرح المفصل:٤١٩/٥.
(٣) ينظر: المنصف:/ ١٢٠، ١٢١.
(٤) رسالة الملائكة:٦٣/١.
(٥) المصباح المنير:٢١٣/١.
(٦) ينظر: التذييل٣٢٥/٢، والهمع:٢٩٣/١.

مكررتين بقوله: «(كَيْتَ)، و(ذَيْتَ) مخففتان من (كيَّة)، و(ذيَّة)، وكثير من العرب يستعملونهما على الأصل، ولا يستعملان إلا مكررتين» (١)، وهما مبنيتان على كل حال(٢).

وبناؤهما على الفتح والضم والسكون، وهي عند ابن يعيش لغات قبائل، أشار إليها بقوله: «فيهما ثلاثُ لغات: منهم من يبنيهما على الفتح، فيقول: (كَيْتَ)، و(ذَيْتَ)، ومنهم من يبنيهما على الكسر، فيقول: (كَيْتِ) و(ذَيْتِ)، ومنهم من يبنيهما على الضمّ، فيقول: (كَيْتُ)، و(ذَيْتُ) فأمّا (كَيَّةَ) و(ذَيَّةَ)، فليس فيهما مع (الهاء) إلَّا وجهٌ واحدٌ، وهو البناء على الفتح»(٣).

ولا شك أنَّ البناء على الفتح هو الأخف؛ لثقل الياء، كما في(أين)، و(كيف)، قال الرضي: «بناؤهما على الفتح أكثر؛ لثقل الياء، كما في (أيْنَ)، و(كيفَ)، أو لكونهما في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل، ويجوز بناؤهما على الضم والكسر أيضًا؛ تشبيها بـ(حيثُ)، و(جَيْرِ)» (٤).

والذي عليه ابن الشجريّ أنَّهما مبنيَّان؛ ووجه البناء عنده هو وقوعهما موقع الجملة المُكنى عنها، والجمل مبنيّة؛ إذ قال: «إنَّما بنوا هاتين اللفظتين لأنَّهم عبّروا بهما عن الجمل، والجمل مبنيّة» (٥).

وعلة البناء عند ابن الحاجب هو كونهما موضوعتين للكناية عن متعدد، نص على ذلك بقوله: «علة بناء (كيت، وذيت) أنَّها شاركت (كم)، و(كذا) في أصل وضعها، وهو كونها موضوعة للكناية عن متعدد، وهذه كذلك، ولا يقوى أن يقال: إنَّها مثلها في الكناية لئلا يرد علينا: (فلان، وفلانة)، فإنهما كنايتان، ومع ذلك هما معربان» (٦).

والذي عليه الرضيّ أنَّ سبب البناء راجع إلى أنَّ كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي لا تستحق إعرابًا ولا بناء؛ لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام (٧).

---

(١) المفصل:/٢٢٨.
(٢) ينظر: شرح الرضي:١٥٢/٣، والمساعد:١٣٥/١، وتعليق الفرائد:١٧٣/٢.
(٣) شرح المفصل:٣٩٨/٥.
(٤) شرح الرضي:١٥٣/٣.
(٥) الأمالي :٢٧٢/٢، ٢٧٣.
(٦) أمالي ابن الحاجب:٧٣٠/٢.
(٧) ينظر: شرح الرضي:١٥٢/٣.

أمَّا أبو حيان فسبب البناء عنده هو إجراؤهما مجرى الحرف؛ إذ قال: «بنيا لافتقارهما إلى جملة يكنى بها عنهما، فأجريا مجرى الحرف الذي معناه في غيره» (١).

- الامتناع من تحقير الضمائر:

قال المبرد: «(هُوَ)، و(هِيَ) اسمان مضمران فمجراهما مجْرى الْحُرُوف فِي جَمِيع محالِّهما، وإن دلاَّ على الظَّاهِر» (٢)، وقال ابن يعيش: «المضمرات تجري مجرى الحروف في عدم قيامها بأنفسها، وافتقارِها إلى غيرها، فلا تحقّر الحروف» (٣).

وعلل لذلك ابن سِيدَة من جِهَتين: إِحْدَاهمَا: أَنَّ الْإِضْمَار يجْرِي مَجْرَى الحروفِ، وَلَا تُحقَّر الحروفُ، والأُخرى: أَن أكثرَ الضَّمائرِ على حرْفٍ أَو حَرْفَين، وَلَيْسَت بثابتةٍ اسْما للشَّيْء الَّذِي أُضمِر(٤).

- تصريف حروف المعجم واشتقاقها وتثنيتها وجمعها:

المقصود بحروف المعجم هي:(ألف، با، تا، ثا، جيم، حا، خا، دال، ذال، را، زاي، سين، شين، صاد، ضاد...)، وهذه الحروف ساكنة الآخر ما دامت غير معطوفة، ولا واقعة موقع الأسماء؛ ولأنَّها جارية مجرى الحروف لم يجز تصريفها ولا اشتقاقها ولا تثنيتها ولا جمعها (٥).

قال ابن جني مبينا عدم جواز تصريفها أو اشتقاقها أو تثنيتها أو جمعها: «اعلم أنَّ هذه الحروف ما دامت حروف هجاء غير معطوفة، ولا موقعة موقع الأسماء، فإنها سواكن الأواخر في الإدراج والوقف، وذلك قولك: (ألف، با، تا، ثا، جيم، حا، خا، دال، ذال، را، زاي، سين، شين، صاد، ضاد)، وكذلك إلى آخرها؛ وذلك أنَّها إنَّما هي أسماء الحروف الملفوظ بها في صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد، ونحو: (ثلاثة)، (أربعة)، (خمسة)، (تسعة)، ولا تجد لها رافعًا ولا ناصبًا ولا جارًا، وإذا جرت كما ذكرنا مجرى الحروف لم يجز تصريفها ولا اشتقاقها ولا تثنيتها ولا جمعها، كما أنَّ الحروف كذلك»(٦).

(١) الارتشاف:٢/٧٩٧.
(٢) المقتضب:١/٢٣٥.
(٣) شرح المفصل:٣/٤٣٢.
(٤) ينظر: المخصص:٤/٢٦٧.
(٥) ينظر: شرح المفصل:٥/٤٢١.
(٦) سر صناعة الإعراب:٢/٤٠٥.

- **المطلب الثاني: (إجراء الفعل مجرى الحرف):**

ومسائله هي:

- نسبة معاني (كان) وأخواتها إلى الجمل:

الشأن في معاني الأفعال أنها تنسب إلى المفردات كما في نحو قولهم: (هل جاء زيد؟) بنسبة المجيء إلى المفرد وهو (زيد) لا إلى الجمل المكونة من المبتدأ والخبر، لكن لمَّا أجريت (كان وأخواتها) مجرى الحروف صحَّت نسبة معانيها إلى الجمل، قال ابن النَّاظم: «دخول (كان) على المبتدأ والخبر على خلاف القياس؛ لأنَّها أفعال، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، فإنَّ ذلك للحروف، نحو: (هل)، و(ليت)، و(ما) في قولك: (هل جاء زيد؟)، و(ليته عندنا)، و(ما أحد أفضل منك)، ولكنَّهم توسعوا في الكلام، فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل، وذلك (كان) وأخواتها، فإنَّهم أدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيها بالمفعول، سواء تقدم أو تأخر، نحو: (كان زيد قائمًا)، و(كان سيدًا عمر)، ويسمى المرفوع في هذا الباب اسمًا، والمنصوب خبرًا» (١).

على أنَّ ابن الخباز يؤكد أنَّ (كان) وأخواتها إنَّما أجريت مجرى الحرف من جهة أنَّها لا مصادر لها، وفي الوقت نفسه ألزموا مرفوعها المنصوب، ومثل ذلك لا يكون في الفعل الحقيقي، بقوله: «يسمى المرفوع: اسم (كان)؛ لأنَّه اسم عملت فيه، فأضيف إليها للملابسة، ويسمى المنصوب خبر (كان) لهذه العلة، ومن ظنَّ الأمر غير ذلك فقد أخطأ، وقوله: (على الزمان المجرد من الحدث)(٢)، يعني به: أنَّ (كان) وأخواتها لا مصادر له، لأنَّهم أجروها مجرى الحروف، وألزموا مرفوعها المنصوب، ومثل هذا لا يكون في الفعل الحقيقي، والخبر عوض عن المصدر» (٣).

- القول بأنَّ (ليس) فعل غير متصرف:

(١) شرح ابن الناظم:/٩٢.
(٢) يريد: ابن جني
ينظر: اللمع:/ ٣٦.
(٣) توجيه اللمع:/١٣٥.

من البصريين من جوز تقديم خبر (ليس) عليها؛ بحجة أنَّ (يَوْمَ) جاء منصوبا بالخبر في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (١)، وَلَا يَقع الْمَعْمُول إلاَّ حَيْثُ يَقع الْعَامِل، يضاف إلى ذلك أنَّ (لَيْسَ) فعلٌ يتقدَّم خَبره على اسْمه، فَكَذَلِك يتقدَّم معمول الخبر على عامله (٢)، وهذا المذهب هو مذهب قدماء البصريين، قال ابن القواس: «المختلف فِيه: وهو(لَيْسَ) فذهب قُدَمَاءُ البَصْرِيِّينَ إِلَى جَوازِ تَقديمِ خَبَرِهَا عَلَيها» (٣).

ومن البصريين من منع تقديم خبر (ليس) عليها؛ وذلك لأنَّ (ليس) فعل غير متصرف جرى مجرى الحرف، وهو بيت القصيد، أثبت هذه العلة ابن الخباز بقوله: «المتأخرون من البصريين والكوفيين يمنعون تقديم الخبر عليها؛ واحتجوا بأنَّها: فعل غير متصرف جرى مجرى الحرف» (٤).

وقد رأى الشَّيخُ خَالد على حدِّ ما ذكر ابن الخباز أنَّه قولُ مُتَأَخِّرِي البصريين، لكنه نسب هذا المذهب في الوقت نفسه إلى جمهور الْكُوفِيِّينَ بقوله: «خَبَر (لَيْسَ) فلا يجوز أنْ يتقدَّم عَلَيْها عِنْدَ جمهور البَصْرِيِّينَ من مُتَأَخِّرِيهم وجمهور الْكُوفِيِّينَ» (٥)، وممن صحح هذا المذهب ابن الأنباري بقوله: «الصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيُّون» (٦).

وممَّا ينبغي التنبه له أنَّه قد اختلف النَّقل عن سيبويه صراحة، فنسب إليه قوم المنع ونسب إليه قوم الجواز (٧)، فالذي عليه ابن خروف هو نسبة المنع؛ إذ قال: «في خَبَر(لَيْسَ) خلافٌ، والذي يتأَوَّل عَلَيْهِ قول سِيبَوَيْهِ . رحمه الله . أنَّه لا يتقدَّم؛ لعدم تصَرُّفها وشبهها بالحَرْف، ولا دليل في إجازته: (أَزَيْدًا لَسْتَ مِثلَه)؛ لأنَّه يُفَسِّرُ مَا لا يَعْمَلُ فِيه، نَحْو: (زَيْدًا عَلَيْكَ)، و(زَيْدًا ضَرْبًا)» (٨).

والذي عليه ابن السيد البَطْلَيَوْسِيّ نسبة الجواز بقوله: «الظَّاهر من مذهب سِيبَوَيْهِ في (لَيْسَ) أنَّه يجوز تَقديم خَبَرها عَلَيْها؛ لأنَّه أجاز في كتابه: (أَزَيْدَاً لَسْتَ مِثْلَه؟)، والْعَامِلُ الظَّاهر لا

(١) سورة هود:١١/ ٨.
(٢) اللباب:١٦٩/١.
(٣) ينظر: شرح الكَافية :٢/ ٥٧٥.
(٤) توجيه اللمع:/١٣٩.
(٥) ينظر: التَّصريح: ٦٠٧/١.
(٦) الإنصاف:١٣٢/١.
(٧) ينظر: شرح قطر الندى:/١٣٣، وشرح ابن عقيل:٢٧٨/١.
(٨) ينظر: شرح الجمل:١/ ٤١٨، ٤١٩.

يجوز أَنْ يُفَسِرَ عَامِلا متقدّمًا عَلَيْهِ إلا أنْ يَكُونَ مُتَصَرّفًا في نفسه؛ وإنَّمَا جَرَت (لَيْسَ) مُجْرَى الأَفْعَال الْمُتَصَرّفة؛ لأنَّ لفظها لفظ الماضي، وهي موضوعة لنفي الْحَالِ»(١).

والصحيح القول بالجواز متى كان المعمول ظرفا؛ لأَنَّهم قد توسعوا فِي الظروف بمَا لم يتوسعوا فِي غَيرهَا (٢)؛ يؤكد ذلك قول برهان الدين ابن القيم فِي تَقديمِ خَبَرِ (لَيْسَ) عَلَيْهَا: «لأنَّ الظَّرْفَ يُتَوَسَّعُ فِيه مَا لا يُتَوَسَّعُ فِي غَيْرِه» (٣)، والاكتفاء بتقديم معمول الخبر متى كان ظرفا لا الخبر؛ لأنَّ الخبر لم يرد به سماع، قال ابن عقيل: «لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنَّما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها» (٤).

- زيادة (كان) في (ما كان أحسن زيدًا):

ترد (كان) ناقصة، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب، وتامة فتحتاج في هذه الحالة إِلَى مَرْفُوع دون مَنْصُوب، وزائدة باتفاق(٥) فَلَا تحْتَاج إِلَى مَرْفُوع وَلَا إِلَى مَنْصُوب، والذي عليه كثير من النَّحويين أنَّ زيادة (كان) ممَّا يختص به فعل التعجب(٦)، قال ابن الصايغ: «يختصّ فعلُ التّعجُّب بزيادة (كان) معه دون غيرها من الأفعال، نحو: (ما كان أحسن زيدًا)»(٧)، ورأى ابن مالك أنَّ هذا الموضع من المواضع التي يكثر فيها زيادة (كان)؛ إذ قال: «قد كثرت زيادة (كان) بين (ما) التعجبية وفعلها» (٨)، أمَّا ابن الصايغ فقد ذكر أنَّ هذا الموضع عنده من المواضع التي يتعين فيها زيادة (كان) بقوله: «تتعيّن زيادتها إذا وقعت بين (ما) وفعل التّعجُّب، نحو: (ما كان أحسنَ زيدًا)» (٩).

أمَّا ابن الخباز فيرى أنَّ (كان) في نحو: (مَا كَان أحسنَ زيدًا) على ثلاثة أقوال: ناقصة وتامة وزائدة، وهو الجيد؛ إذ قال: «إذا قلت: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زيدًا) ففي (كان) ثلاثة أقوال:

(١) ينظر: إصلاح الخلل:/ ١٤٠.
(٢) شرح قطر الندى:/١٣٣.
(٣) إرشاد السَّالك: ١/ ١٩٧.
(٤) شرح ابن عقيل:٢٧٨/١.
(٥) المساعد:٢٦٨/١.
(٦) ينظر: الأصول: ٢/ ٢٥٨، واللمع:/ ١٣٦، واللباب :١/ ٢٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٢٣، وشرح التسهيل:٣/ ٤٢، وشرح الكافية الشافية:١/ ٤١١، وتخليص الشواهد:/ ٢٥١، والتصريح:١/ ٢٥١.
(٧) اللمحة:٥٢٤/١.
(٨) شرح التسهيل:٤١١/١.
(٩) اللمحة:٥٨٠/٢.

أحدها: أنَّها ناقصة وهو قول الزَّجاجيّ (١)، فعلى هذا يكون (أحسن) في موضع نصب؛ لأنَّه خبر (كان) وهذا قول رديء؛ لأنَّ (مَا) التي للتعجب لم تدخل على (أحسن)، وإنَّما دخلت على (كان)، القول الثاني: أنَّها تامة، فعلى هذا يكون (أحسن) في موضع نصب على الحال، وهذا القول أردأ من الأول؛ لأنَّه قد صار فعل التعجب فضلة، القول الثالث: أنها زائدة، دخولها كخروجها، وهذا هو الجيد» (٢).

وإنما كان هذا القول هو الجيد؛ لأنَّها قد جرت مجْرى الْحُرُوف، كَمَا أَنَّ (قل) فِي (قَلما يقوم زيد) لمَّا اسْتعْملت اسْتِعْمَال (مَا) النَّافية لم تحتج لفاعل، قال ابن هشام: «سَأَلت طَالبا: مَا حَقِيقَة (كَانَ) إِذا ذكرت فِي قَوْلك: (مَا أحسن زيدا؟)، فَقَالَ: زَائِدَة؛ بِنَاء مِنْهُ على أَنَّ الْمِثَال المسؤول عَنهُ: (مَا كَانَ أحسن زيدًا)، وَلَيْسَ فِي السُّؤَال تعْيين ذَلِك، وَالصَّوَاب: الاستفصال فَإِنَّهَا فِي هَذَا الْموضع زَائِدَة كَمَا ذكر، وَلَيْسَ لَهَا اسْم وَلَا خبر؛ لِأَنَّهَا قد جرت مجْرى الْحُرُوف ، كَمَا أَنَّ(قلَ) فِي (قَلَّما يقوم زيد) لمَّا اسْتعْملت اسْتِعْمَال (مَا) النَّافية لم تحتج لفاعل» (٣).

- منع (عسى) من التصرف:

(عسى) من أفعال المقاربة، وهي التي تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، والذي عليه ابن الخباز أنها لم تتصرف؛ لأنها قد أشبهت (لعل)؛ إذ قال: «إنما لم تتصرف، لأنَّها أشبهت (لعل) حيث كان معناها الطمع والرجاء» (٤)، ومع كون (لعل) حرفا وبذلك تكون قد أجريت مجرى الحرف إلا أنَّ هذا الوجه فيه ضعف؛ ذلك أن شَبَه الحرف معنَى مُضعفٌ للاسم لا للفعل، قال ابن يعيش: «قد استضعف بعضُهم هذا الوجهَ من التعليل، قال: وذلك أنّ شَبَه الحرف معنَى مُضعفٌ للاسم لا للفعل، ألا ترى أنَّ أكثر الأسماء المبنيّة، نحوَ (كَمْ)، و(مَنْ)، إنما كان يُشبه الحروفَ، فأمّا الفعل فإنّه إذا أشبه بمعناه الحرفَ فإنّه لا يُمْنَع التصرّفَ؛ وذلك لأَنَّ معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسَبة من الأفعال، ألا ترى أن (إلا) في الاستثناء نائبةٌ عن (أستثنى)، و(الهمزة) في الاستفهام نائبة عن (أستفهم)، و(ما) النافية

(١) ينظر: الجمل للزجاجي:/ ١٠٣، واللباب :١/ ٢٠٤.
(٢) توجيه اللمع:/٣٨٣.
(٣) مغني اللبيب:/٨٨٣.
(٤) توجيه اللمع:٣٩٤، ٣٩٥.

نائبة عن (أَنْفِي)، والشيءُ إنما يُعْطَى حكمًا بالشبه إذا أشبهه في معناه، وأمّا إذا أشبهه في معنَى هو له أو يُساويه فيه فلا، ولو جاز أن يُمْنَع التصرّفَ (عَسَى) لأنها في معنَى (لَعَلَّ) لجاز أن يمنع (استثنى) التصرّف لمشارَكةِ (إلّا)، ولجاز أن يمنع (أَنْفِي) التصرّف لمشاركةِ (ما)؛ وذلك قولُ من قال: إنّ (لَيْسَ) ممنوعةُ التصرّف لمشاركةِ (ما) في معناها» (١).

والذي عليه العكبريّ أنَّ سبب الجمود هو إجراؤها مجرى الحروف، بالإضافة إلى ما سبق من علل؛ لأنّها دَلّت على مَعنى زائدٍ على الحدثِ والزَّمان، وهذا هو بابُ الحروفِ، قال أبو البقاء: «(عسى) فعلٌ عندَ الجميعِ، ولا يقترِنُ بها زمانٌ، ولا تتصرّفُ؛ للعلةِ التي ذَكرنا من دِلالتها على مَعنى القُرب، وبهذا أَشبهت هذه الأفعال الحروفَ حتى جَمُدَتْ؛ لأنّها دَلّت على مَعنى زائدٍ على الحدثِ والزَّمان، وهذا هو بابُ الحروفِ» (٢).

لهذا السبب أيضا قال ابن يعيش: «لمّا دلت على قُرْب الفعل الواقع في خبرها جرت مجرى الحروف؛ لدلالتها على معنى في غيرها؛ إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها، فجمدت لذلك جمودَ الحروف» (٣).

- إدخال الفعل على الفعل:

من ذلك: إدخال الفعل (قل) على الفعل (يقول)؛ لجريانه أي: (قل) مجرى حرف النفي في نحو قولهم: (قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ) كأنَّ المراد: (ما يقول ذاك إلا زيدٌ)، فأجري الفعل (قل) مجرى حرف النفي، قال الفارسي: «إنَّ قال قائل: كيف جاز دخول (قَلَّ) على الفعل على مذهب سيبويه وهو فعل، والفعل لا يدخل على الفعل ولا معنى له فيه، قيل له: جاز ذلك لمضارعة هذا الفعل حرف النفي؛ ويدلك على مضارعته له قولك: (قَلَّ رجل يقولُ ذاك إلا زيدٌ)، أفلا ترى أنَّ ذلك لولا أنَّه أجري مجرى الحرف لما جاز هذا فيه، كما لا يجوز: (جاءني القوم إلا زيدٌ) على أن تُبْدِلَ زيدًا من القوم، فكما جرى هذا مجرى حرف النفي، فجاز فيه ما أعْلَمتك، كذا جرى في قوله: (قلما يدوم وِصال)(٤) مجرى الحرف، فدخل على

(١) شرح المفصل: ٣٧٣/٤.
(٢) التبيين:/ ٢٨٠.
(٣) شرح المفصل: ٣٧٣/٤.
(٤) من (الطويل)، لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه، وقيل: للمِرَارِ الفقعسي، وموطن الشاهد قوله: (وقلما)؛ وذلك على أنَّها حرف لا فعل، وتمامه:
صَدَدْتِ فَأَطْوَلتِ الصُّدودَ وَقَلَّما ... وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ.

الفعل من حيث دخل الحرف عليه، وقام مقام الحرف هنا، كما قام مقامه حيث ذَكَرْت لك لما بينهما من الشبه في المعنى، لأنَّ أقرب الأشياء إلى النَّفي التَّقليل، كما أنَّ أبعد الأشياء منه التكثير» (١).

ومن ذلك أيضًا: قول الشاعر:

فقُلتُ لَهَا لَا تُنْكِرِيني فقلَّما ... يَسودُ الْفَتى حَتَّى يَشِيبَ ويَصْلَعا.

قال المرزوقيّ: «قوله: (قل ما) يفيد النفي هنا، وما تكون كافة لـ(قل) عن طلب الفاعل، وناقلةً له عن الاسم إلى الفعل، فإذا قلت: (قل ما يقوم زيدٌ) فكأنك قلت: (ما يقوم زيدٌ)» (٢)؛ ومما يؤكد وقوع (قل، وأقل) نفيا: قول الباقوليّ مفسرًا معنى القلة في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٣): «معنى ﴿فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ﴾، أي: الإيمان لهم؛ لأنَّ القلَّة يراد به النفي» (٤)، وقول ابن الشجري: «قد استعملوا(قلّ)، و(أقلّ) نفيًا، فقالوا: (قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد)، و(أقلّ رجل يقول ذاك إلا عمرو)» (٥).

على أن ابن عصفور قد أضاف لها معنى آخر، وهو أنَّها ترد بمعنى (كثر)، فتكون نفيًا لـ(كثر) في هذه الحالة؛ إذ قال «يجري مجرى النفي: (قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ إلاّ زيدٌ)، وقد يستعمل في مقابلة (كثُر)، فإذا استعملت بمعنى النفي فإجراؤها مجراه بيّن، وإذا استعملت في مقابلة (كثر) أَجروها أَيضًا مجرى النفي؛ ووجه ذلك لحظهم فيها أَنّها نفي لكثر، فإذا قال: (قلَّ رجلٌ يقول ذاك)، فكأَنَّه قال: لم يكثر القائلون ذلك من الرجال» (٦).

- الجر بـ (ما خلا):

ما بعد (خلا)، و(عدا) من غير (ما) ينصب ويجر، قال ابن الناظم: «أمَّا (خلا)، و(عدا) فينصب ما بعدهما، ويجر» (٧)، وعليه فلا إشكال في الجر بها بدون (ما)، أمَّا إذا كانت

ينظر: ديوان عمر بن أبى ربيعة :/٣٥٨، والكتاب:٣١/١، والأصول:٤٦٦/٣، والمقاصد الشافية:٥٥٢/٢، وشرح أبيات المغني:٢٤٦/٥.

(١) التعليقة:٥٥/١.

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي:/٢٣٤.

(٣) سورة البقرة:٢/ ٨٨.

(٤) إعراب القرآن للباقوليّ:٢٩٦/١.

(٥) أمالي ابن الشجريّ:٤٦/٣.

(٦) شرح جمل الزجاجيّ:٢٥٣/٢.

(٧) شرح ابن الناظم:/٢٢٤.

مسبوقة بـ (ما) نحو: (ما خلا) فليس فيه إلا النصب؛ لأنَّ (ما) اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل، من هنا قال ابن عقيل: «إن تقدمت عليهما (ما) وجب النصب بهما، فتقول: (قام القوم ما خلا زيدا)، و(ما عدا زيدا)، فـ (ما) مصدرية، و(خلا)، و(عدا) صلتها، وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره، و(زيدًا) مفعول» (١).

والمخرج من هذا الإشكال هو أنَّ من نصب بها من العرب أبقاها على فعليتها، ومن جر بها أجراها مجرى الحروف؛ لجمودها، وهو حكاية الجرميّ في الفرخ، قال ابن مالك: «حكى الجرميّ الجر مع (ما) عن بعض العرب، حكاه في كتاب: (الفرخ)» (٢).

وقال ابن عقيل: «حكى الجرميّ في الشرح الجر بعد (ما) عن بعض العرب» (٣).

والذي عليه ابن جني لزوم النصب بعد (ما خلا)، قال ابن جني: «إن قلت: (مَا خلا زيدًا) نصبت مَعَ (مَا) لَا غير» (٤)، وقد جعله ابن مالك مذهب الجمهور قاطبة؛ إذ قال: «تعين النَّصب مع (ما) هو مذهب الجمهور» (٥).

وقد جوز الكسائيّ الجر بعد (ما خلا)، قال ابن عقيل: «أجاز الكسائيّ الجر بهما بعد (ما) على جعل (ما) زائدة، وجعل (خلا)، و(عدا) حرفي جر، فتقول: (قام القوم ما خلا زيد)، و(ما عدا زيد)» (٦)، وهو قول الجرميّ، والفارسيّ، والربعيّ(٧)، يقول المراديّ: «ذهب الجرميّ، والكسائيّ، والفارسيّ في كتاب الشعراء له، والربعيّ إلى إجازة الجر بها بعد (ما)، فتكون (ما) زائدة» (٨)؛ وفيه نظر؛ لأنَّ (ما) لا تكون زائدة أول الكلام؛ لأنَّها ضد الاعتناء الذي قدمت له.

- صيغتا التعجب من حيث التصرف والجمود:

لا يتصرف فعلا التعجب (ما أَفْعَلهُ)، و(أَفْعِلْ بِه)، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة؛ فلا يستعمل من (ما أَفْعَلهُ) غير الماضي، ولا من (أَفْعِلْ بِه) غير الأمر؛ لذا قال ابن مالك: «لا

(١) شرح ابن عقيل:٢/٢٣٧.
(٢) شرح الكافية الشافية:٢/٧٢٢.
(٣) شرح ابن عقيل:٢/٢٣٧.
(٤) اللمع:/٧٠.
(٥) شرح الكافية:٢/٧٢٢.
(٦) شرح ابن عقيل:٢/٢٣٧.
(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية:٢/ ٧٢٢، ومغني اللبيب:١/ ١٧٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٧.
(٨) الجنى الداني:/٤٣٦.

خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب» (١)، وقال الشيخ خالد: «كل من هذين الفعلين، وهم: (ما أَفْعَلَهُ)، و(أَفْعِلْ بِه) ممنوع التصرف اتفاقًا» (٢)، ووضح ذلك برهان الدين ابن القيم بقوله: «كل من فعل التعجب ممنوع التصرف، فالأول . في الماضي . ك(تبارك)، و(عسى)، والثاني . في الأمر. ك(تعلم)، بمعنى: (اعلم)» (٣).

وعلة الجمود كما يرى الإمام عبد القاهر هو جريهما مجرى الحرف؛ إذ قال: «﴿أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ﴾ (٤) صورته صورة الأمر، والمراد به التَّعجب، أي: (ما أبصره)، وهو جامد يجري مجرى الحروف» (٥).

وممن جعل علة الجمود تضمنهما معنى الحرف: ابن الناظم (٦)، والأشموني (٧).

أمَّا الشَّاطبي فقد ردَّ علَّة الجمود إلى السَّماع عن العرب؛ إذ قال: «العرب ألزمت هذين الفعلين، وهما: (ما أَفْعَلَهُ)، و(أَفْعِلْ بِه) عدمَ التصرُّف، والجريان على طريقة واحدة لا يتعَّداها، بل لابدَّ أن نَتْبع العربَ على ما أَلزمتْ من ذلك» (٨).

- الامتناع من إبدال تاء التأنيث (هاء) في الفعل:

الشأن في (تاء التأنيث) عند الوقف عليها في الأسماء إبدالها (هاء)، ومن ذلك: (مسلمه) و(عاقله)، أمَّا (تاء التأنيث) في الفعل فلا تبدل عند الوقف (هاء)، كالحال في (التاء) التي في (قامت)، و(قعدت)، فهي ثابتة غير مبدلة في الوصل والوقف على حد سواء كالتاء في (رُبَّتَ)، و(ثُمَّتَ)، و(لاتَ)، و(لعلتَ)، قال ابن جني: «أبدلوا (تاء التأنيث) في الاسم (هاء) في الوقف، فقالوا: (مسلمه)، و(عاقله)، ولم يبدلوا (التاء) في (رُبَّتَ)، و(ثُمَّتَ)، و(لَاتَ)، و(لَعَلتَ) في وقف ولا وصل؛ لأنَّه ليس للحرف قوة الاسم وتصرفه، والفعل أيضًا في هذا

(١) شرح التسهيل:٣/ ٤٠.
(٢) التصريح:٢/٦٤.
(٣) إرشاد السالك:١/٥٦٤.
(٤) سورة الكهف:١٨/ ٢٦.
(٥) دَرْجُ الدُّرر في تَفسِير الآيِ والسُّوَر:٣/١١٤٥.
(٦) ينظر: شرح ابن الناظم:/٣٢٩.
(٧) ينظر: شرح الأشموني:٢/٢٦٨.
(٨) المقاصد الشافية:٤/٤٥٦.

جار مجرى الحرف، ألا ترى أنَّ (التاء) في (قامت)، و(قعدت) ثابتة غير مبدلة في وصل ولا وقف» (١).

- إجراء الأضداد في الأفعال مجرى الحروف:

ألَّفَ في الأضداد جماعةٌ من أئمةِ اللغة منهم: قطرب، والتوزيّ، وأبو بكر بن الأنباريّ، وأبو البركات بن الأنباريّ، وابن الدهان، والصغانيّ.

والأضداد في اصطلاح علماء اللغة تعني: الكلمات التي يدل كل منها على متباينين متضادين، والأمثلة على ذلك كثيرة، فكلمة (الجون): تدل على الأسود والأبيض، و(المولى): تطلق على العبد والسيد، و(السليم): تدل على الصحيح وعلى اللديغ، و(البصير): على المبصر وعلى الأعمى، و(الحميم): على البارد وعلى الحار، و(الجلل): تدل على الكبير والصغير، و(الزوج): تطلق على الرجل والمرأة... وهكذا، وإنما أجريت هذه الكلمات مجرى الحروف؛ لأنَّه لا يمكن معرفة المراد منها ولا المقصود بها إلا بما تقدمها أو تأخر عنها شأنها في ذلك شأن الحروف، نصَّ على ذلك السيوطيّ بقوله: «قال تعالى حاكيًا عن يونس: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ﴾ (٢)، ولا يقول مسلم: تَيَقَّن يونس أنَّ الله لا يقدر عليه، ومجرى حروف الأضداد مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة وإن لم تكن متضادة؛ فلا يُعْرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدَّمُ الحروفَ، ويتأخرُ بعده مما يوضح تأويله» (٣).

ومما يدلُّ على دقَّة ما ذهب إليه السيوطيُّ واستنبطه: أنَّ أبا بكر سمَّى هذه الكلمات المتضادة حروفا، وأكد على ذلك بقوله في صدر كتابه: «هذا كتاب ذِكْر الحروف التي تُوقِعُها العربُ على المعاني المتضادّة، فيكونُ الحرفُ منها مؤدِّيًّا عن معنييْن مختلفيْن»(٤).

ومما يبين أنَّ هذه الكلمات لا يمكن الحكم عليها بمفردها من غير النظر إلى ما ارتبطت به، والسياق الذي وردت فيه شأنها في ذلك شأن الحروف قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو

(١) سر صناعة الإعراب:١/٢٩٩.
(٢) سورة الأنبياء:٢١/ ٨٧.
(٣) المزهر:١/٣١٣.
(٤) الأضداد:/١.

رَبِّهِمْ﴾ (١)، فالمقصود هنا: أراد الذين يتيقنون ذلك، قال السيوطيّ: «لم يذهب وهمُ عاقلٍ إلى أنَّ الله تعالى يمدحُ قوما بالشك في لقائه» (٢)، فلا يمكن الوصول إلى هذا الفهم إلا بالنظر في سياق الكلام.

- **المطلب الثالث: (إجراء حرف العلة مجرى الحرف الصحيح).**

لإجراء حرف العلة مجرى الحرف الصحيح أنماط متعددة، وصورة مختلفة، منها:

ـ رفع الاسم المنقوص بالضمة الظاهرة، من ذلك قول الشاعر:

تَرَاهُ وَقَدْ بَزَّ الزَّمَانُ كأَنَّهُ ... أَمَامَ كِلاَبٍ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ (٣).

ـ رفع المضارع المعتل الآخر بـ(الواو) بالضمة الظاهرة، ومن ذلك قولهم: (يَغْزُوُك)؛ إجراء للحرف المعتل مجرى الحرف الصحيح (٤)، قال ابن منظور: «يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ أَن تَقُولَ: (زَيْدٌ يرْمِيُك) بِرَفْعِ (الْيَاءِ)، و(يَغْزُوُك) بِرَفْعِ (الْوَاوِ)، وَ(هَذَا قاضيٌ) بِالتَّنْوِينِ، فتُجْرِي الحرْفَ المُعْتَلَّ مُجرى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ مِنْ جَمِيعِ الوُجوه فِي الأَسماء والأَفعال جَمِيعًا؛ لأَنَّه الأَصل» (٥).

ـ رفع المضارع المعتل الآخر بـ(الياء) بالضمة الظاهرة، من ذلك قول الشاعر:

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ ... تَسَاوِيُ عَنْزِي غيرَ خَمْسِ دراهِمِ (٦).

قال البغداديّ: «قَوله: (تَسَاوِيُ) بِضَم (الْيَاء)؛ للضَّرُورَة، أوردهُ ابْن عُصْفُور فِي كتاب الضرائر (٧)، وَقَالَ: أَجْرى حرف الْعلَّة مجْرى الْحَرْف الصَّحِيح، فأظهر (الضمة) عَلَيْهِ»(٨).

---

(١) سورة البقرة:٢/ ٤٦.
(٢) المزهر:١/٣١٣.
(٣) من (الطَّويل)، لأبي خراش الهذليّ، وروايته في الديوان:
تراه وقد فات الرُّماةَ كأنّه ... أمامَ الكِلاب مُصْغى الخدِّ أَصْلَمُ
وموطن الشاهد قوله: (مصغيُ)؛ فقد رفع الاسم المنقوص بالضمة الظاهرة؛ إجراء لحرف العلة مجرى الحرف الصحيح.
ينظر: ديوان الهذليين:٢/ ١٤٦، والخصائص: ١/ ٢٥٩، والبديع:١/ ٢١، واللمحة في شرح الملحة:٢/٧٧٨، والتذييل:١/ ٢١٢، وارتشاف الضرب:٥/ ٢٣٨٨، والمقاصد النحويَّة:١/٢٦٧.
(٤) ينظر: تاج العروس:٣٧/٣٣.
(٥) لسان العرب:١٤/١٤.
(٦) من (الطويل)، لرجل من الأعراب، وموطن الشاهد قوله: (تَسَاوِيُ)؛ فقد أجْرى حرف الْعلَّة مجْرى الْحَرْف الصَّحِيح، فأظهر (الضمة) على (الياء).
ينظر: الارتشاف:٥/٢٣٧٨، وتعليق الفرائد:١/ ١٧٩، والمقاصد النحويَّة:١/٣٨، والهمع:١/٢١١، وخزانة الأدب:٨/٢٨٢.
(٧) ينظر: ضرائر الشعر:/ ٢٧٣.

ـ الجزم بحركة مقدرة، كقول الراجز:

إذا العَجوْزُ غَضِبَتْ فَطَلّقِ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ (١)

وقول الآخر:

وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عبْشَمِيَّةٌ ... كأَنْ لَمْ تَرَى قبْلِي أَسِيرًا يمَانِيَا (٢).

قال السمين الحلبي: «منه: ﴿فَلَا تَنْسَى﴾ (٣) في أحد القولين؛ إجراءً لحرفِ العلة مُجْرى الحرفِ الصحيح» (٤).

ـ تحمل (الواو)، و(الياء) حركات الإعراب إذا سكن ما قبلهما؛ لجريانهما مجرى الحروف الأصلية الصحيحة، قال الزمخشري: «يجريان في تحمل حركات الإعراب مجرى الحروف الصحاح إذا سكن ما قبلهما في نحو: (دلو)، و(ظبي)، و(عدوّ)، و(عديّ)، و(واو)، و(زاي)، و(آي)، وإذا تحرك ما قبلهما لم يتحملا إلا النصب، نحو:(لَنْ يغزُوَ)، و(لَنْ يرمِيَ)» (٥).

ـ تصحيح (عين) ما كانت عينه ولامه حرفي علة: هو ما انتهى إليه بحث أبي حيان؛ إذ ذهب أنَّ ما أعلت عينه ولامه وجب أن تعامل عينه معاملة الصحيح وتجري مجراه، وعليه فلا فرق في هذه الحالة بين ما كان معلا، كنحو: (تعيي)، وما كان صحيحًا، كـ(الدال) من (تجدي)، قال أبو حيان: «الصحيح أنَّه لا يقال:(تعي)، وإنَّما يقال: (تعيي) هكذا هو السَّماع وقياس التَّصريف من جهة أنَّ الفعل إذا كان معتل (العين) و(اللام) جرت عينه مجرى الحرف الصحيح فلم تعل، فلا فرق بين (الياء) التي هي عين الكلمة في (تعيي) وبين

---

(٨) خزانة الأدب:٨/٢٨٥.

(١) من (الرجز)، لرؤبة، وموطن الشاهد قوله: (ولا تَرَضَّاها)؛ فقد جعل الإعراب مقدرًا على الألف.
ينظر: الديوان:/ ١٧٩، والمسائل الحلبيات:/٨٦، والمسائل العسكريات:/١٢٥، وكتاب الشعر:/٢٠٥، والخصائص:١/٣٠٨، وسر صناعة الإعراب:١/٧٨، والحلل:/٦٣، وأمالي ابن الشجري:١/١٢٩، وشرح المفصل:٥/٤٨٩، والممتع:/٣٤٣، والتذييل:١/٢٠٧.

(٢) من (الطويل)، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وموطن الشاهد قوله: (لم تَرَى)؛ وذلك لجزمه بسكون مقدر على الحرف.
ينظر: شرح كتاب سيبويه:١/١٩٩، واللباب:٢/١٠٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور٣/٤٥، وضرائر الشعر:/٤٧، وارتشاف الضرب:٥/٢٣٨٧، والمقاصد الشافية:١/٢٣٧، والمقاصد النحوية:٤/١٦٨٩، وشرح شواهد المغني:٢/٦٧٥، وخزانة الأدب:٢/٢٠١، وشرح أبيات المغني:٥/١٣٧، وحاشية الخضري:١/١٢٢.

(٣) سورة الأعلى:٨٧/ ٦.

(٤) الدر المصون:٨/٨٣.

(٥) المفصل:/٥٣٠.

(الدال) في (تجدي)، فكما أنَّ الضمة تقدر في ياء (تجدي)، فكذلك تقدر في ياء (تعيي)» (١).

ـ إتمام بناء (مفعول) في اليائي، من ذلك: بناء اسم المفعول من نحو (باع) فيكون على (مبيوع) بزنة (مفعول) فاستثقلت الضمّة على (الياء) وهي عين الفعل، فنقلت الضمة إلى ما قبلهما، وهو فاء الفعل: (الباء)، فالتقى ساكنان: (العين) و(واو) مفعول، فحذفت إحداهما على خلاف بين العلماء، وبنو تميم يتممون مفعولا في اليائيّ، فيقولون: (مبيوع) أجروا الياء مجرى الحرف الصحيح، قال أبو الفداء: «لغة بني تميم فإنَّهم يتمّون مفعولا في اليائيّ دون الواويّ؛ لأنَّ (الياء) لمّا كانت أخفّ من (الواو)، وسكّن ما قبلها أجروها مجرى الحرف الصحيح» (٢).

- **المطلب الرابع: (إجراء الزائد مجرى الحرف الأصلي):**

ورد في مسائل هي:

- إجراء ياء الجمع مجرى الحرف الأصلي:

من ذلك: قراءة حمزة رحمه الله تعالى: (بِمُصْرِخِيَّ)(٣) بِكَسْرِ (الْيَاءِ)؛ وَذَلِكَ أَنَّ (الْيَاءَ) الْأُولَى، وَهِيَ يَاءُ الْجَمْعِ جَرَتْ مَجْرَى الصَّحِيحِ من أصل الكلمة لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ، فَدَخَلَتْ سَاكِنَةً عَلَيْهَا يَاءُ الْإِضَافَةِ، وَحُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ فِي اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، قال ابن الجزري: «أَنَّ الْيَاءَ الْأُولَى، وَهِيَ يَاءُ الْجَمْعِ جَرَتْ مَجْرَى الصَّحِيحِ لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ، فَدَخَلَتْ سَاكِنَةً عَلَيْهَا يَاءُ الْإِضَافَةِ، وَحُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ فِي اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وَهَذِهِ اللُّغَةُ بَاقِيَةٌ شَائِعَةٌ ذَائِعَةٌ فِي أَفْوَاهِ أَكْثَرِ النَّاسِ إِلَى الْيَوْمِ، يَقُولُونَ: (مَا فِيّ كَذَا)، يُطْلِقُونَهَا فِي كُلِّ يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ الْمُدْغَمِ فِيهَا، فَيَقُولُونَ: (مَا عَلَيّ مِنْكَ)، وَ(لَا أَمْرُكَ إِلَيّ)، بَعْضُهُمْ يُبَالِغُ فِي كَسْرَتِهَا حَتَّى تَصِيرَ يَاءً»(٤).

(١) التذييل:١/٢٠١.
(٢) الكناش:٢/٢٧٠.
(٣) سورة إبراهيم:١٤/ ٢٢.
تنظر القراءة في: السبعة في القراءات:/ ٣٦٢، ومعاني القراءات:٢/٦٢، والنشر:٢/ ٢٩٨.
(٤) النشر في القراءات العشر:٢/٢٩٨.

- ورود ما قبل تاء التأنيث ساكنًا:

قال ابن الصائغ: «(تاء التّأنيث) بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم كالاسم المركّب؛ وكما أنّ الاسم الأوّل من المركّب مفتوح، فكذلك ما قبل تاء التّأنيث مفتوحٌ دائمًا» (١)، وأما ما ورد ساكنًا قبل (تاء التأنيث) فمن صوره:

ورود ما قبل (تاء التأنيث) التي جعلت عوضًا عن المحذوف ساكنًا في نحو: (بنت) (٢).

ووجه هذا التسكين أنَّ (التاء) قد أجريت مجرى الحرف الأصلي من الكلمة، قال السيرافيّ: «اعلم أنَّ تاء التأنيث قد دخلت على أسماء مؤنثة، فجعلت عوضا من المحذوفات في أواخر تلك الأسماء، فأجريت مجرى الحرف الأصلي وسكن ما قبلها، وخولف بها مذهب هاء التأنيث.

إذ كان هاء التأنيث بفتح ما قبلها، وهذه الأسماء يكون ما قبل (التاء) فيها ساكنًا؛ وذلك قولهم: (بنت)، و(أخت)، و(هنت)، و(ذيت)، وجعلت (أخت) بمنزلة (قفل)، و(بنت) بمنزلة (جذع)، و(هنت)، و(ذيت) بمنزلة (فلس)» (٣).

وقد جعل الفارسيّ (تاء التأنيث) مع ما قبلها بمنزلة (خمسة عشر)؛ إذ قال: «لم يحتمل أن يكون ما قبل تاء التأنيث ساكنًا؛ لأنَّها بمنزلة (خمْسَةَ عَشَرَ)، وأيضًا فإنَّ قبله ساكنًا وهو (الياء) الأولى المدغم، فلو أسكنت التي قبل (التاء) لاجتمع ساكنان» (٤).

- إجراء الألف المقصورة والألف الممدودة مجرى الحرف الأصلي:

من ذلك: منعهم المؤنث بالألف المقصورة، والمؤنث بالألف الممدودة من الصرف في النكرة؛ لأنَّ كل واحد من القسمين لا ينصرف في النَّكرة، وكل واحدة من القسمين تقع في المفرد والجمع، فالألف التي في المفرد، نحو: (سكرى)، والتي في الجمع، نحو: (قتلى)، والهمزة التي في المفرد، نحو: (صحراء)، والتي في الجمع، نحو: (أصدقاء)، و(أنبياء).

(١) اللمحة في شرح الملحة:٦٤٢/٢.
(٢) منهم من جعل (التاء) في (أخت)، و(بنت) للإلحاق.
ينظر: المقاصد الشافية:٢٩٨/٧.
(٣) شرح كتاب سيبويه:١١٥/٤.
(٤) التعليقة:١٠٤/٣.

قال ابن الخباز: «إنَّما لم ينصرف في النَّكرة، لأنَّ الألف والهمزة جَرَتا مجرى الحرف الأصلي من الكلمة، فالتأنيث بهما متصل، والتأنيث بالتاء منفصل، ولا خفاء في فضل المتصل على المنفصل في القوة؛ والدليل على أنَّ (الألف)، و(الهمزة) جاريتان مجرى الأصل من وجهتين: إحداهما: أنَّ الكلمة تبنى عليهما، وليس لها بناء مستعمل قبلهما، ألا ترى أنهم لم يقولوا: (حبل)، ولا (صحر)، ثم قالوا: (حبلي)، و(صحراء)، وليست كذلك (التاء) فإنها ترد على بناء سابق، ألا ترى أنك تقول: (طلح)، و(حمد)، وله معنى، ثم تقول: (طُلْحَة)، و(حَمْدَة)، الوجه الثاني: أن تاء التأنيث تثبت في المصغر قلت حروفه أو كثرت، تقول في (طلْحَة): (طُلَيْحة)، وفي (قاعدة): (قُوَيْعِدة)، وفي (مقتولة): (مُقَيْتِلة)»(١).

- النسب إلى ما آخره ألف ممدودة:

ما آخره ألف ممدودة عند النسب إمَّا أن يكون منصرفًا أو غير منصرف، فإن كان منصرفًا فالهمزة باقية أيا كان نوعها سواء أكانت الهمزة فيه أصليّة، أم مبدلة من حرف أصلي، أم كانت للإلحاق، والقلب في ذلك كله جائز، أمَّا غير المنصرف وهو ما كانت فيه الهمزة للتأنيث، نحو: (حمراء) فإنَّ الهمزة باقية لا تحذف كما حذفت عند النسب إلى (حُبْلَى)، فقالوا: (حُبْلِيّ) في بعض الأوجه؛ ذلك لأنَّهم أجروا (الهمزة) مجرى الحرف الأصلي من الكلمة، أمّا ألف (حُبْلَى) فضعيفة ميّتة بالسكون فلم تقو على البقاء لذلك حذفت، وفي ذلك يقول أبو الفداء: «أمّا غير المنصرف وهو ما كانت فيه الهمزة للتأنيث، نحو: (حمراء) فليس فيه إلا القلب فتقول: (حمراويّ)؛ وإنّما لم تحذف كما حذفت ألف (حُبْلَى) لأنّ (الهمزة) قوية حية بالحركة، فجرت لذلك مجرى الحروف الأصلية في عدم الحذف فلم تحذف، وألف (حُبْلَى) ضعيفة ميّتة بالسكون، فحذفت» (٢).

- إجراء (التاء) الزائدة مجْرى الْحَرْف الْأَصْلِيّ:

نص على ذلك الرماني بقوله: «(التَّاء) الزَّائِدَة فِي الْوَاحِد، نَحْو: (عنكبوت)، و(رحموت)، و(رهبوت)؛ لِأَنَّك تَقول: (عنكباء)، و(رحم)، و(رهب) فتشف مِنْهُ مَا تذْهب فِيهِ الزِّيَادَة، وَهَذِه (التَّاء) هِيَ حرف الْإِعْرَاب تجْرِي مجْرى الْحَرْف الْأَصْلِيّ فِي تعاقب حركات الْإِعْرَاب

(١) توجيه اللمع:/٤١٣.
(٢) الكناش:١/٣٧٠.

عَلَيْهَا»([1])، ومن أمثلة (التاء) الزائدة: (التاء) التي في جمع المؤنث السالم، وكذا (التاء) التي في آخر الأسماء، قال ابن يعيش: «قد زيدت في جمع المؤنّث السالم، وقبلها ألفٌ، نحو: (ضاربات)، و(جَوْزات)، و(جَفنات)، وقد تقدّم الكلام عليها بما أغنى عن إعادته.

وقد زيدت آخرًا في نحو: (مَلَكُوتٍ)، و(رَحَموتٍ)، و(جَبَرُوتٍ)، بمعنى (المُلك)، و(الرَّحْمة)، و(التجبُّر)، وقالوا: (رَهَبُوتٌ خيرٌ من رَحَمُوتٍ) ([2])، ويقال: (رَغَبُوتَى)، و(رَحَمُوتَى) على زنة (فَعَلُوتَى)، وهو قليل لا يقاس عليه، وقد زادوها في آخِر الأسماء، نحو، (عَنْكَبُوتٍ)، و(تَرْنَمُوتٍ)، لصوت القَوْس عند النزع، فالتاء في (عنكبوت) زائدة» ([3])، فهذه التاء الزائدة قد أجريت مجْرى الْحَرْف الْأَصْلِيّ فِي تعاقب حركات الْإِعْرَاب عَلَيْهَا.

- زيادة التضعيف تجري مجرى الحرف الصحيح:

لزيادة التضعيف في الكلمة أماكن معينة، فلا تكاد تراها في موضع فاء الكلمة، قال الرضي: «لا تكون زيادة التضعيف في (الفاء)، فلم يقولوا: (فُفَيْعل)، بل لا تكون إلا في (العين)، كـ(زرّق)، أو في (اللام)، كـ(مهدد)، و(قردد)» ([4]).

والذي عليه الرّمانيّ أنَّ زيادة التَّضعيف جارية في الكلمة مجرى الحرف الصحيح؛ مستدلا على ذلك بالتصغير والجمع ؛ إذ قال: «أمَّا (مُحْمَرّ) فتقول فيه: (يَا مُحْمَرّ) بالسكون؛ لأنَّ الذي قبله متحرك، ومن ذهب إلى أنَّ الزائد في المضاعف هو الأول لم يلزمه أن يحذفه مع الثاني؛ لأنَّه ليس من حروف المد واللين التي تتبع الأصلي في الحذف لقوتها في التغيير، وشبهها بالحركات التي تتعاقب على الحرف، ولو لزم ذلك لجاز في تصغير (مُحْمَرّ): (مُحَيْمِر)، كما يجوز في (مُحْمارٍّ): (مُحَيْمِير)، ولجاز في الجمع (مُحَامِر)، كما يجوز: (مُحَامِير)؛ وهذا يدل على أنَّ زيادة التَّضعيف تجري مجرى الحرف الصحيح»([5]).

---

(١) منازل الحروف:/ ٣٣.
(٢) معناهُ: أن تُرْهَبَ خَيْرٌ من أن تُرْحَمَ، وهذا من دأب الكرماء قديمًا وحديثًا، وأمَّا اللئيم الدَّنِىء، فهو عبدُ بطنه يطلبُ الأكلةَ ولو صفع وَزُجِرَ ودُفِعَ.
ينظر: المسقصى:١٠٧/٢.
(٣) شرح المفصل: ٥/ ٣٣٨.
(٤) شرح الشافية:١٤/١.
(٥) شرح كتاب سيبويه:/٣١٥.

والذي عليه الرضيّ في هذه المسألة أنَّ كل ما زاد عن أصول الكلمة سواء أكانت ثلاثية أم رباعية أم خماسية فهو زائد؛ فـ(النون) في نحو: (قِنَّب)([1]) زائدة، و(اللام) في (عِلَّكْد)([2]) زائدة، وهكذا؛ ودليله على ذلك الاشتقاق والجمع ([3])، وهناك شرط آخر ذكره الشاطبي بقوله: «عدم الفصل بين المضاعفين بأصل» ([4]).

وإذا تعارضت الزيادتان: التضعيف وغيرها، فالتغليب للتضعيف، قال المرادي: «غلب التَّضعيف؛ لأنَّه الأكثر» ([5]).

ولعل الحكم الذي ذهب إليه الرمانيّ انصب على أنَّ التضعيف عام لجميع الحروف، بخلاف زيادة (سألتمونيها)، قال ناظر الجيش: «إذا كان الزائد يمكن أن يكون من قبيل زيادة التضعيف، ويحتمل أن يكون من قبيل زيادة الحروف العشرة التي يعبر عنها بحروف الزيادة، فإنَّ الترجيح في إلحاقه بزيادة التضعيف» ([6])؛ ومما يدلك أيضا على أنَّها جارية مجرى الحروف الأصول أنَّها توزن بلفظها، فجعل الرَّمانيّ حكم المضعف حكم ما ضوعف لأجله.

- الحرف الملحق يكون جاريًّا مجرى الحرف الأصلي:

فتعامل الكلمة بالزيادة التي للإلحاق معاملة الأصلي، يقول الرضي: «أمَّا تغيير المكرر للإلحاق بحرف أصلي قبله فلكون الحرف الملحق جاريًّا مجرى الحرف الأصلي، فقوبل بما يقابل به الحرف الأصلي» ([7])، ومن ذلك: أنَّ (زَيْنَب)، و(كَوْكَب)، و(جَدْوَل)، و(حَنْظَل)، و(رَعْشَن)، و(عَلْقَى): ألفاظ ملحقة بـ(جَعْفَر).

والإلحاق يكون في الاسم والفعل وهو: أَنْ تزيد حرفًا أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف

(١) هو: ضَرْبٌ (من الكَتَانِ)، وَهُوَ الغَلِيظُ الَّذِي تُتَّخَذُ مِنْهُ الحِبَالُ وَمَا أَشبَهها.
ينظر: العين (قنب):٥/ ١٧٨، والقاموس المحيط (قنب):/ ١٢٧، وتاج العروس(قنب): ٤/ ٨١.
(٢) هو: الْغَلِيظُ الشَّدِيدُ الْعُنُقِ وَالظَّهْرِ مِنَ الإِبل وَغَيْرِهَا، وَقِيلَ: هُوَ الشَّدِيدُ عامَّةً.
ينظر: العين(علكد):٢/ ٣٠٦، ولسان العرب (علكد):٣/ ٣٠٢، وتاج العروس(علكد):٨/ ٤١٠.
(٣) ينظر: شرح الشافية: ١/ ٦٣.
(٤) المقاصد الشافية:٨/٣٣٨.
(٥) توضيح المقاصد:٣/١٥٤٣.
(٦) تمهيد القواعد:١٠/٤٩٧٠.
(٧) شرح الشافية:١/١٧٧.

وحركاتها المعينة والسكنات، كل واحدة في مثل مكانه في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول إن كان الملحق به فعلا رباعيًّا، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسما رباعيًّا لا خماسيًّا.

- **المطلب الخامس: (إجراء لفظين أو أكثر مجرى الحرف):**

وقع في مسائل هي:

- بناء اسم (لا) النافية للجنس:

الأصل فِي (لا) النَّافِيَة أنَّ لا تعمل؛ لأنَّها غَيْرُ مختصَّةٍ بالأَسْمَاءِ، ولكنَّها أشبهت (مَا) النَّافِيَة فعَمِلتْ عمل (لَيْسَ)، وأشبهت (إنَّ) الثَّقيلة فعَمِلتْ عمَلها، وذَلِكَ من أربعة أَوْجه:

أحدها: أنَّها تدخل على مبتدأ وخَبَر، كمَا أنَّ (إنَّ) كذَلِكَ.

والثَّاني: أنَّ لها صدرَ الكلام، كمَا أنَّ (إنَّ) كذَلِكَ.

والثَّالِث: أنَّها لتَوْكِيد النَّفِي، كمَا أنَّ (إنَّ) لتَوْكِيد الإثبات.

والرَّابِع: أنَّها نقيضة (إنَّ) وهم يحملون الشَّيء على نقيضه، كمَا يحملونه على نظيره [(١)].

ولأنَّ (لا) مع اسمها بمنزلة الحرف الواحد منع ابن سعدان الكوفي الوقف عليها دون اسمها، موجها ذلك بأنَّ (لا) مع منصوبها بمنزلة الحرف الواحد؛ إذ قال: «اعلم أنَّ (لا) إذا كانت تبرئة فالوقف على ما بعدها، ولا يجوز الوقف على (لا)، مثل: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (٢)، الوقف على (لا ريب)؛ لأنَّ (لا) فيه للتبرئة وما نُصِبَ بمنزلة الحرف الواحد، كما تقول: (لا رجل لك)» (٣).

وقال أيضا: «فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ (٤) لا يوقف على (لا)؛ لأنَّ (لا) مع ما بعدها بمنزلة الحرف الواحد، ألا ترى أنَّك تقول: (مررت بلا مُحْسنٍ ولا مُجْمِلٍ)، فيحملهما الخافض؟ ولو لم يكونا حرفًا واحدًا لما حملهما الخافض» (٥).

---

(١) يُنْظَرُ: اللُّباب :٢٢٦/١، والفاخر: ٤٦٥/٢، واللَّمحة: ٤٨٨/١، ٤٨٩، والنُّكت الحسان:/١٠٨، والنَّجْم الثَّاقِب: ٤٩٧/١، ٤٩٨، وشرح الألفِيَّة لابن طُولُون: ٢٦٩/١.

(٢) سورة البقرة:٢/ ٢.

(٣) الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل:/٨٦.

(٤) سورة النور:٣٥/٢٤.

(٥) الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل:/٩٠.

وقال ابن سعدان: «قوله تعالى: ﴿انْطَلِقُوا إِلَى ظِلٍّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ لَا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ﴾ (١) لا تقف على (لا)، والوقف على ما بعدها، وكذلك: ﴿لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾(٢) مثله» (٣).

وقد اختلفوا في علة بناء اسم (لا) النافية للجنس(٤)، قال الجوجريّ: «التحقيق في علة بناء اسم (لا) أنَّه تضمن معنى (من)» (٥)، والذي عليه العكبريّ أنَّ اسم (لا) وإن كان مبنيًّا لتركبه مع (لا) تركيب خمسة عشر . والتركيب موجب للبناء . فذلك لأنَّ التركيب يُجعلُ فيه الشَّيئان كالشيء الواحدِ على وجهٍ يلزمُ فيه الاتّصال كالحرف بقوله: «إنَّ (لا) مركبةٌ مع الاسم، والتَّركيبُ يُوجب البِناء كـ(خمسةَ عشرَ)، وبيانُ أنها مركبةٌ مع الاسمِ: أنَّها إذا فُصِلَ بينهما أُعربَ، كقولهِ تَعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (٦) ، وإذا لَزِمَ الفَتحُ مع الوصل وزالَ مع الفَصلِ دلَّ أنَّه حادِثٌ للتَّركيبِ، والتَّركيبُ يُوجِبُ البِناء؛ لأنَّه يُجعلُ فيه الشَّيئان كالشيء الواحدِ على وجهٍ يلزمُ فيه الاتّصال، ويَجري مَجرى الحرف؛ إذ لا يَستغني عن الحرفِ» (٧).

وقد ذكر الأستاذ/ عباس حسن أنَّ بناء اسم (لا) بناء عارض بقوله: «أمَّا بناء اسم (لا) . أحياناً . وبعض أنواع المنادى فهو بناء عارض لا أصيل، يزول بزوال سببه، وهو وجود: (لا) و(النداء)، فمتى زال السبب زال البناء العارض، بخلاف المبنى الأصيل؛ فإنَّ بناءه دائم» (٨). ويترتب على هذا القول أنَّه لا يبحث فيه عن علة؛ لانتفاء اطرادها.

- امتناع إضمار الخافض:

يضمر الرافع، ويضمر الناصب وجوبًا وجوازًا، ومن أمثلة ذلك بإيجاز قول ابن عقيل: «يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح، نحو: (مررت بزيد الكريم)، أو ذم، نحو: (مررت بعمرو الخبيث)، أو ترحم، نحو: (مررت

(١) سورة المرسلات:٣٠/٧٧، ٣١.
(٢) سورة الواقعة:٥٦/ ٤٤.
(٣) الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل:/٩١.
(٤) منهم من قال بالإعراب وهم الكوفيون.
ينظر التبيين:/٣٦٢.
(٥) شرح شذور الذهب:٢٤٧/١.
(٦) سورة الصافات:٣٧/ ٤٧.
(٧) التبيين:/٣٦٣.
(٨) النحو الوافي:٩٩/١.

بزيد المسكين)، فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار، نحو: (مررت بزيد الخياط، أو الخياط)، وإن شئت أظهرت فتقول: (هو الخياط)، أو(أعني الخياط)، والمراد بالرافع والناصب لفظة (هو)، أو (أعنى)» ([1]).

أما إضمار الخفض فغير جائز؛ لأنَّ الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد، قال الفراء:

«إضمار الخفض غير جائز، ألا ترى أنَّك تقول: (من ضربت؟) فتقول: (زيدًا)، و(مَنْ أتاك؟) فتقول:(زَيْدُ)، فيضمر الرافع والناصب، ولو قال: (بمن مررت؟) لم تقل: (زيدٍ)؛ لأنَّ الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد» ([2]).

لذا جعله ابن عصفور خاصًا بضرورة الشعر، أَو نادر الكلام؛ إذ قال: «إن قيل: فهلا قلت: (فكيف امرأةٍ؟) على تقدير: (فكيفَ مررتُ بامرأةٍ؟) فالجواب: إنَّ إضمار الخفض وإبقاء عمله لا يجوز كما تقدم إلا في ضرورة الشعر، أَو نادر الكلام» ([3]).

- نصب المنادى الموصوف بغير (ابن):

جوز الكوفيون فتح المنادى المبني على الضم عند وصفه بمفرد، نحو: (يا زيدَ الكريمَ)([4])، ومن ذلك قول جرير:

فما كَعْب بْنُ مامةَ وابْنُ سُعْدَى بأجْوَدَ منكَ يا عُمَرَ الَجوادَا([5])

قال ناظر الجيش: «الرواية بفتح راء(عمر)» ([6]).

ووجه ما ذهب إليه الكوفيون أنهم جعلوا المنادى وما وصف به بمنزلة الحرف الواحد، قال أبو بكر الأنباريّ: «أجاز الفراء: (يا زيدَ الظريفَ أقبل)، وقال: جعلتهما العرب بمنزلة الحرف الواحد، وأنشد: فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعدى ... بأجودَ منكَ يا عمرَ الجوادا» ([7]).

---

(١) شرح ابن عقيل:٢٠٥/٣.
(٢) معاني القرآن:١٩٦/١.
(٣) شرح جمل الزجاجي:١٠٢/٣.
(٤) ينظر: الأصول:٣٦٩/١، والمساعد:٤٩٥/٢، وتمهيد القواعد:٣٥٣٨/٧، والمقاصد الشافية:٢٧٨/٥.
(٥) من (الوافر)، وموطن الشاهد قوله: (يا عمر الجوادا)؛ إذ استدل به الكوفيون على أن المنادي الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ (ابن) أم لم يكن.
ينظر: الديوان:/١١٨، والتذييل:١١٦/١٠، وتمهيد القواعد:٣٥٣٨/٧.
(٦) تمهيد القواعد:٣٥٣٨/٧.

أمَّا من منع فقد خرج البيت على حذف (الألف)؛ للساكن بعدها، والأصل: (يا عمرا)؛ بناءً على أنَّ (الألف) تلحق غير المندوب والمتعجب فيه والمستغاث، أو على أنَّه نصب المنون من المنادى اضطرارًا ([1])؛ ووجه النصب كما لا يخفى هو الحمل على المحل، قال ابن الخباز: «أمَّا النصب: فبالحمل على المحل؛ لأنَّه منصوب الموضع لأنَّه مفعول به» ([2]).

- إجراء الألف والنون الزائدتين في الترخيم مجرى الحرف الواحد:

دليل ذلك: أنَّهم قالوا في ترخيم (عُثْمَان): (يا عُثْمَ)، كما قالوا في ترخيم (طَلْحَة): (يا طَلْحَ)، فلم نجدهم يفرقون بين المزيد بحرفين والمزيد بحرف عند التَّرخيم؛ وما ذلك إلا لأنَّ (الألف والنون) بمنزلة الحرف الواحد المنفصل من الكلمة، قال ابن جني: «قد أجروا الألف والنون الزائدتين أيضا مجرى الزيادة الواحدة، ألا تراهم قالوا في ترخيم (عُثْمَان): (يا عُثْمَ)، كما قالوا في ترخيم (طَلْحَة): (يا طَلْحَ)، فلما كانت (الألف والنون) عندهم في كثير من المواضع بمنزلة المنفصل من الكلمة، وبمنزلة الحرف الواحد المنفصل من الكلمة اجترءوا على زيادتهما في آخر ذوات الخمسة في هذا الحرف الذي لا نظير له»([3]).

- ترك صرف (عباقريّ):

الجمع المانع من الصرف شرطه صيغة منتهى الجموع ([4])، ومن ذلك: (عبقر) ([5]) و(عباقر) فهو غير منصرف، كـ(مسجد) و(مساجد) يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، وأمَّا ترك صرف (عباقري) المنسوب فلا إشكال فيه عند ابن جني؛ لأنَّ (الياء) المشددة جرت مجرى الحرف الأصلي من الكلمة، فضلا عن كونها وقعت متأخرة؛ إذ قال: «أمَّا ترك

---

(٧) الزاهر في معاني:١١/٢.
(١) ينظر: توضيح المقاصد:١٠٦٦/٢، والمساعد:٤٩٦/٢.
(٢) توجيه اللمع:/٣٢٣.
(٣) المنصف:/٥٢.
(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب:٥٩٤/٢.
(٥) (العبقري): السيد من الرجال، قال صلى الله عليه وسلم في عمر رضي الله عنه: (فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيّا يَفْرِي فَرِيَّهُ)، والكامل من كل شيء، قال تعالى: (وعبقري حسان)، و(العَبْقَرِيُّ): الفَاخِرُ من الحَيَوَانِ والجَوْهَرِ، و(العَبْقَرُ): النَّرْجِسُ يُشَبَّه بِهِ العَيْنُ، قالوا: لكلّ مَنْسُوب إلى شَيْءٍ رَفِيع، فُكُلَّمَا بالَغُوا في نَعْتِ شَيْءٍ منتهاه نَسَبُوه إليه.
ينظر: صحيح البخاري، كتاب: أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب: مَنَاقِبِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ أَبِي حَفْصٍ القُرَشِيّ العَدَوِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتهذيب اللغة (عبقر):٣/ ١٨٩، ولسان العرب (عبقر):٥٣٥/٤، وتاج العروس(عبقر):١٢/ ٥١٦.

صرف (عباقري) فشاذ في القياس، ولا يستنكر شذوذه في القياس ما استمراره في الاستعمال، كما جاء عن الجماعة: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ (١)، وهو شاذ في القياس ما استمراره في الاستعمال، نعم إذا كان قد جاء عنهم (عنكبوت) و(عناكيب)، و(تخربوت) و(تخاربيت) كان (عباقري) أسهل منه؛ من حيث كان فيه حرف مشدد يكاد يجري مجرى الحرف الواحد، ومع ذلك أنه في آخر الكلمة، كيائي (بخاتي) و(زرابي)» (٢).

- الأصل في (إذَنْ):

(إذَنْ): حرفُ جوابٍ؛ ذلك لأنَّها تقعُ في كلام يكون جوابًا لكلام سابقٍ، وجزاءٍ؛ لأنَّ الكلام الداخلة عليه يكون جزاءً لمضمون الكلام السابق، على أنَّها قد تكون للجواب المحض الذي لا جزاءَ فيه، كأن تقولَ لشخصٍ: (إنِّي أحبك)، فيقول: (إذنْ أَظنك صادقًا) فظنك الصدقَ فيه ليس فيه معنى الجزاء لقوله: (إنِّي أحبكَ)، قال السفاقسيّ: «أمَّا (إذَنْ) فجوابٌ وجزاءٌ، نحو: (أزورك)، فتقول: (إذنْ أُحْسِنَ إليك)، وقد تأتي جوابًا فقط، نحو: (أجيئك)، فتقول: (إذنْ أظنُّك صادقًا)» (٣).

وعلاقة الكلام في (إذن) بما أجري مجرى الحرف أنَّ منهم من قال: إنَّ أصلها عند التحقيق: (إذا) الشرطية الظرفية، حذف شرطها وعوض عنه بتنوين العوض، فجرت مجرى الحروف بعد ذلك، ونصبوا بها المضارع؛ لأنَّه إن قيل لك: (آتيك)، فقلت: (إذن أَكرمك) فالمعنى إذا جئتني، أَو إذا كان الأمر كذلك أكرمك، وقد نسب السيوطيّ هذا المذهب لأبي علي الرنديّ؛ إذ قال: «ذهب أَبُو عَليّ عمر بن عبد الْمجِيد الرنديّ إِلَى أَنَّهَا مركبة من (إذا) و(أَن)؛ لِأَنَّهَا تُعْطِي مَا تُعْطِي كل وَاحِدَة مِنْهُمَا، فتعطي الرَّبْط، كـ (إذا)، وَالنّصب، كَـ (أَنْ)، ثمَّ حذفت همزَة (أَن)، ثمَّ ألف (إذا)؛ لالتقاء الساكنين» (٤).

- تنزيل جزأي العدد المركب منزلة الحرف الواحد:

(١) سورة المجادلة:٥٨/ ١٩.
(٢) المحتسب:٣٠٦/٢.
(٣) التحفة الوفية بمعاني حروف العربية:/٢١.
(٤) الهمع:٣٧٤/٢.

قال ابن سعدان الكوفي: أمَّا قوله تعالى: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (١) فالوقف التمام على قوله: ﴿عَيْنًا﴾ ، وإن وقفت على ﴿عَشْرَةَ﴾ فلا بأس، وفي المائدة: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ (٢) الوقف التمام على ﴿نَقِيبًا﴾، وإن وقفت على ﴿عَشَرَ﴾ فلا بأس، وهو قبيح؛ لأنَّ ﴿اثْنَيْ﴾ و﴿عَشَرَ﴾ بمنزلة الحرف الواحد، وإنَما كان (اثنان) و(عشرة) فصُيروا اسمًا واحدًا، وفي سورة الأعراف: ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (٣) التمام على ﴿عَيْنًا﴾؛ وإنَّما صار الوقف على ﴿عَيْنًا﴾؛ لأنَّها خرجت مفسرة عن الجميع، وهي في طريق الخفض؛ لأنَّها في معنى الإضافة، وكذلك: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (٤)، و﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾(٥) الوقف على ﴿عَشَرَ﴾ (٦).

- تنزيل (السين، والتاء) في الدلالة على الاستفعال منزلة الحرف الواحد:

الأصل في صيغة (استفعل) أن تكون دالة على الطلب، قال أبو الفداء: «أصل (استفعل) أن يكون لطلب الفعل، فإذا قلت: (استعلمت منه الخبر) فالمعنى: طلبت منه أن يعلمني، و(استحقّ): إذا طلب حقا، و(استعملته): طلبت منه العمل، و(استعجل): طلب العجلة» (٧)، وحتى يمكن الحصول على معنى الطلب في (استفعل) كان لا بد من زيادة (السين)، و(التاء)، ولا يمكن إفادة الطلب بأحدهما دون الآخر

لاحظ ذلك برهان الدين ابن القيم عند حديثه عمَّا يجمع على (شبه مفاعل)، وأنَّه لا بد عند الجمع من حذف الزائد متى كان أكثر من واحد، كالقول في جمع (مستدع)، و(مستقبل) ، و(مستخرج). فإن (الميم) في ضوء قانون حذف الزوائد تبقى؛ لما لها من مزيَّة لتصدرها، وتحركها، ودلالتها على معنى ... وتحذف (السين)، و(التاء) على أنه لا يمكن حذف أحدهما وإبقاء الآخر؛ لأنهما قد تنزلا معا منزلة الحرف الواحد في الدلالة على الاستفعال، فلا (استفعال) بـ(السين) دون (التاء)، ولا (استفعال) بـ(التاء) دون (السين)؛ إذ قال: «هذا من

(١) سورة البقرة:٢/٦٠.
(٢) سورة المائدة:٥/١٢.
(٣) سورة الأعراف:٧/١٦٠.
(٤) سورة يوسف:١٢/ ٤.
(٥) سورة المدثر:٧٤/٣٠.
(٦) ينظر: الوقف والابتداء:/١١٥.
(٧) الكناش:٢/٧٠.

تمام الكلام على ما يجمع على شبه (فعالل) من مزيد الثلاثي فإنَّه قد تقدم أنَّك لا تحذف زائدة إن كان حرفًا واحدًا، وإن كان أكثر من حرف أبقيت حرفًا واحدًا منهما وحذفت الباقي، إلا أنَّك تراعى (الميم) مطلقًا فلا تحذفها، فتقول في جمع (مستدع)، و(مستقبل)، و(مستخرج): (مداع) و(مقابل)، و(مخارج) . بحذف (السين)، و(التاء) . لأنَّ بقاءهما مخل ببناء الجمع؛ إذ نهاية أبنية الجموع (فَعَالِل)، أو (فَعَالِيل)، ولما كانت فائدة الإتيان بهما الدلالة على الاستفعال تنزلا منزلة الحرف الواحد، فلم يحذف أحدهما دون الآخر، فلم يقولوا: (سداع)، ولا(تداع)» (١).

- إجراء الحرف المدغم مجرى الحرف الواحد:

تنَّبه إلى هذه الظاهرة ابن جنّي؛ إذ ذكر أنَّ الحرف المدغم يجري مجرى الحرف الواحد؛ إذ قال: «الحرف لما كان مدغمًا خفي فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد» (٢)، وقال أيضًا: «إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين، ألا ترى أنَّ اللسان ينبو عنهما معًا نبوة واحدة، نحو قولك: (شدَّ)، و(قطَّع)، و(سلَّم)» (٣).

ويقوي ذلك قول المبرد: «إذا أَدغمت الْحَرْف فِي الْحَرْف رفعت لسَانك رَفْعةً وَاحِدَة» (٤).

أمَّا ما ذهب الأستاذ الدكتور/ رمضان عبد التواب من عد المضعف صوتًا واحدًا يساوي زمنه زمن صوتين اثنين مستدركًا ذلك على نحاة العربية في قوله: «إنَّ ما نعرفه باسم الحرف المشدَّد، أو الصَّوت المضعَّف ليس . في الحقيقة . صوتين من جنس واحدٍ: الأوَّل: ساكنٌ، والثَّاني: متحرّكٌ كما يقول نحاة العربيَّة؛ وإنَّما هو في الواقع صوتٌ واحدٌ طويلٌ؛ يساوي زمنه زمن صوتين اثنين» (٥) فليس بخاف عليهم؛ بدليل أنَّ الحرف المدغم عند ابن جني جري مجرى الحرف الواحد، وأما ما ذهب إليه نحاة العربية من أنهما صوتين: الأوَّل: ساكنٌ، والثَّاني: متحرّكٌ فهو الوصف الدقيق لحقيقة المضعف، فلم يدُر بخلدهم أنَّ الثلاثي

(١) إرشاد السالك:٢/٩٢٠.
(٢) الخصائص:١/٩٣.
(٣) الخصائص:٢/٢٢٩.
(٤) المقتضب:١/٢٧١.
(٥) المدخل إلى علم اللغة:/ ٩٧.

المضعف في حقيقة أمره ثنائي، ولكن طريقة الأداء وإدخال الحرف في الحرف عند الإدغام جعلت الحرفين بمنزلة حرف واحد؛ لذلك كانت عبارة الرضي دقيقة جدًا في وصف عملية النطق بالحرف المدغم؛ إذ قال: «ليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما» (١)، وأنَّ عملية الإدغام كما يرى الشاطبي إدخال أول الحرفين في ثانيهما بقوله: «معنى الإدغام في اللغة: الإدخال، يقال: (أدغمت اللجام في فم الدابة): إذا أدخلته في فيها، ومنه: (أدغم الطعام) بمعنى: ابتلعه؛ لأنه إدخال في الحلق، ومنه إدغام الحرف في الحرف؛ لأنَّه إدخال الأول في الثاني» (٢).

فالنطق بالحرفين كأنه نطق بحرف واحد، لكن الملاحظ إنما هو في الوقت المستغرق حال النطق بالحرف المدغم، قال ابن كمال باشا: «الحرف إذا دخل في مثله ونطق معه دفعة كان كأنَّه نطق بحرف واحد، لكنه بإلباث في مخرجه مقدار الباث الحرفين، وإن كان الملفوظ في الحقيقة حرفين، وهذا غاية ما يتكلف في توجيه هذا التعريف» (٣).

على أن يعيش قد جعل الحرف المشدّد منزل في مواضع مختلفة منزلةَ الحرف الواحد، ولم يقصره على موضع واحد، وقد تبين هذا من قوله: «الحرف المشدّد قد ينزل في بعض المواضع منزلةَ الحرف الواحد، نحو: (دابَّةٍ)، و(شابَّةٍ)، فإنّ (الباء) المشدّدة قد تتنزّل عندهم منزلةَ الحرف الواحد المتحرّك، ولولا ذلك لَما جاز أن تُجامِع الألفَ الساكنةَ؛ وذلك أنّ اللسان تنبو عنه نَبْوَة واحدةً» (٤)، وقد لاحظت ذلك في أبواب مختلفة، وعلى سبيل المثال في النسب والإعلال، وغير ذلك.

- إجراء حروف المضارعة مجرى الحرف الواحد:

حروف المضارعة هي الحروف المجموعة في قولهم: (أنيت)، فـ(الهمزة) موضوعة للمتكلم، و(النون) للجماعة وللواحد المعظم، و(التاء) للمخاطب، و(الياء) للغائب، فكل حرف من حروف المضارعة يدل على معنى غير الذي يدل عليه الآخر.

وإنَّما اختاروا هذه الأحرف للدلالة على معنى المضارعة؛ لأنَّ (الألف)، و(الياء)، و(الواو) لا تكاد تخلو منها الكلم، أو من أبعاضها، وأبعاضها هي: الفتحة، والكسرة، والضمة، وأمَّا

(١) شرح الشافية:٣/٢٥٣.
(٢) المقاصد الشافية: ٩/٤٣٠.
(٣) الفلاح في شرح المراح:/٨٣.
(٤) شرح المفصل:٥/٥٠٧.

(النون) بالذات فلأنها أشبه الحروف الصحاح بالحروف المعتلة، يقول ابن الخشاب: «إنَّ المحققين قرروا أنَّ أولى ما زيد حروف المد وللين، وهي . كما تعلم . (الألف)، و(الياء)، و(الواو)، وإنَّما كانت هذه الحروف أولى من غيرها بالزِّيادة؛ لأنَّ الكلم لا تكاد تخلو منها، أو من أبعاضها، وأبعاضها هي: الفتحة، والكسرة والضمة، والمعاني التي يحتاج لأجلها إلى زيادة هذه الحروف في الأفعال؛ ليقع بها الفرق بين بعضها وبعض أربعة كما قد علمت، فاحتيج مع حروف اللين الثلاثة إلى حرف رابع يكملها، فضموا إليها (النون)؛ لأنَّها أشبه الحروف الصحاح بالحروف المعتلة لزيادة الصوت فيها، وهو الغنَّة . كزيادته في تلك، وهو المد . فيها، أي في الحروف الثلاثة، ولكونها ذاتَ مخرجين، من اللسان تارة؛ وذلك إذا تحركت، ومن الخياشيم أخرى؛ وذلك إذا سكنت كـ(نون): (مِنْ)، و(عَن)» ([1]).

ولما كانت حروف المضارعة متساوية في جعلها الفعل صالحًا لزمانين: الحال والاستقبال، قال ابن جنّي: «حروف المضارعة إنّما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين، نحو قولك: (زيد يقرأ)، ألا ترى أنَّه يصلح أن يكون إخبارا عنه بأنَّه في حال قراءة، ويصلح أن يكون يراد به أنَّه سيقرأ فيما يستقبل» ([2])، وجميعها على حرف واحد، ومتقدمة في أول الفعل([3])، ولا يجوز أن يدخل بعضها على بعض، وأنَّها زائدة([4])، وأنَّ بعضها قد حمل على بعض كحملهم حذف (الواو) مع (الهمزة)، و(النون)، و(التاء) حملا على الحذف مع (الواو) من (يعد)؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، لئلا يختلف الباب، وكذلك حذف (الهمزة) مع (النون) في (نكرم)، و(التاء) في (تكرم)، و(الياء) في (يكرم)؛ حملا على حذف (الهمزة) في مضارع (أكرم) إذا قلت: (أكرم)، وأصله (أؤكرم) لاجتماع الهمزتين؛ ليتفق الباب، ولا تختلف أحوال حروف المضارعة.

---

(١) المرتجل:/٣٧.

(٢) المنصف لابن جني:/١٥.

(٣) قد أثبت ابن جني زيادتها في أول الأسماء؛ إذ قال: «إنما زيدت هذه الحروف التي بابها الأفعال في أوائل الأسماء؛ لقوة الأسماء وتمكنها وغلبتها للأفعال، فشاركت الأسماء في هذا الموضع الأفعال لقوتها، ولم تشارك الأفعالُ الأسماءَ في زيادة (الميم) أولا في الأفعال؛ لضعف الأفعال عن الأسماء، وأكثر زيادة حروف المضارعة إنما هي في الأفعال؛ ويدلك على أن أصل هذه الزيادات ـ أعني: حروف المضارعة ـ أن تكون في أول الأفعال، أن الأسماء التي جاءت على (أفْعَل) أكثرها صفات، نحو (أحمر، وأصفر، وأخضر، وأسود، وأبيض)، والأسماء التي في أولها (الهمزة) على هذا البناء من غير الصفات قليلة»، المنصف:/٢٧٢.

(٤) ينظر: الكناش:٢٠١/٢.

لكل ذلك أجريت جميعها مجرى الحرف الواحد، قال ابن جنّي: «حروف المضارعة تجري مجرى الحرف الواحد من حيث كانت كلها متساوية في جعلها الفعل صالحًا لزمانين: الحال والاستقبال، فإذا وجب في أحدها شيء أتبعوه سائرها» (١).

ومما يؤكد ذلك: أنَّهم امتنعوا من إمالة فتحة تاء: ﴿تَحْسَبُ﴾ (٢) لكسرة سينها؛ من حيث كانت (الياء) في (يحسب) لا تجوز إمالتها استنكارًا للإمالة في (الياء) في:﴿يَحْسَبُ﴾(٣)؛ فدلَّ ذلك على أنَّ حروف المضارعة بعضها قوي الشبه ببعض (٤).

- **المطلب السادس: (إجراء الحركة مجرى الحرف):**

نبَّه على أهمية إجراء الحركة مجرى الحرف الفارسي بقوله: «يجرون الحركة مجرى الحرف في أشياء» (٥)، ومن ذلك:

- ترخيم العلم الثلاثي المحرك الوسط:

يفهم من قول سِيبَوَيْهِ: «اعلم أن كل اسم عَلَى ثَلاثَة أحرف لا يُحذَف مِنْهُ شيء إِذَا لم يكن آخره (الهاء)، فزعم الخليل . رحمه الله . أَنَّهم خفَّفوا هَذِهِ الأَسْمَاء الَّتِي لَيْسَت أَواخرها(الهاء)؛ ليجعلوا مَا كَانَ عَلَى خمسة عَلَى أربعة، ومَا كَانَ عَلَى أربعة عَلَى ثَلاثَة، فإنَّمَا أرادوا أن يقربوا الاسْم من الثَّلاثَة، أَوْ يصيروه إِلَيها وكَانَ غاية التَّخفِيف عِنْدَهم؛ لأنَّه أخفُ شيء عِنْدَهم فِي كلامهم مَا لم ينتقص، فكرهوا أن يحَذفوه؛ إِذْ صار قصاراهم أن ينتهوا إِلَيهِ» (٦).

أن الشأن في المرخم أن يكون علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، ومن ذلك: قولهم في (جعفر) علم رجل، و(سعاد) علم امرأة: (يا جعف)، و(يا سعا)، ولا يجوز ذلك في نحو: (زيد) من كل ثلاثي ساكن الوسط، ولا في نحو: (حكم) من كل ثلاثي محرك الوسط؛ لأنهما وإن كانا علمين إلا أنهما ليسا زائدين على ثلاثة أحرف؛ لما في الترخيم من حذف يلحق أَوَاخِر الْأَسْمَاء المضمومة فِي النداء تخفيفا سواء أكان المحذوف في الترخيم منوي الثبوت أم لا، والحذف في هذه الحالة بلا شك يفضي إلى الإجحاف هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّ

(١) الخصائص:١/١٧٦.
(٢) سورة الفرقان:٢٥/٤٤.
(٣) سورة الهمزة:١٠٤/٣.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب:٢/٦٦.
(٥) الحجة:٥/١١٧.
(٦) يُنْظَرُ: الكِتَاب:٢ /٢٥٥، ٢٥٦.

الغرض من التَّرخيم هو التَّخفيف، ولا حاجة إلى تخفيف الثلاثي؛ لأنَّه في غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف، قال ابن الوراق: «إِنَّمَا لم يجز ترخيم مَا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف مِمَّا لَيْسَ فِي آخِره الْهَاء لِأَن الْغَرَض فِي التَّرْخِيم تَخْفيف، وَفِي الْأَسْمَاء مَا هُوَ على سَبْعَة أحرف، وَهُوَ نِهَايَة بنائها، وأقلها مَا كَانَ على ثَلَاثَة أحرف، وَإِنَّمَا نحط السَّبْعَة حَتَّى نبلغ بهَا إِلَى الثَّلَاثَة، فَلَمَّا كَانَت الثَّلَاثَة نهايتها فِي الْحَقِيقَة لم ترخم» (١).

ولأنَّه لو رخم الثُّلاثِي لعدل به عن الأكثر الغالب في الأبنية إِلَى القليل النَّادر، يفسر هَذَا قول ابن الخبَّاز: «لأنَّ أقل عدد تَكُون عَلَيهِ الأَسْمَاء المتمكنة ثَلاثَة أحرف مبتدأ به، وموقوف عَلَيهِ، ووصل بَيْنَهمَا، ومَا جاء عَلَى حَرْفين قليلٌ جدًا؛ فلو رخِّم لعدل به عن الأكثر الغالب إِلَى الأقل النَّادر» (٢) ... هذا بالنسبة لمن قال بالمنع، لكن لا مانع عند الفراء من ترخيم الثلاثي المحرك الوسط دون الثلاثي الساكن الوسط؛ إجراء للحركة مجرى الحرف، يقول ابن مالك: «مما انفرد به الفراء ترخيم الثلاثي المحرك الوسط، كـ(حكم)، فإنه إذا قيل في ترخيمه: (يا حك) لم يلزم منه عدم النظير؛ إذ في الأسماء المتمكنة ما هو على حرفين ثانيهما متحرك، كـ(غد)، و(يد)، فلو كان الثلاثي ساكن الثاني، كـ(بكر) لم يجز ترخميه بإجماع؛ لأنَّ ترخيمه موقع في عدم النظير» (٣).

ويرى ابن النَّاظِم أيضا أَنَّه مِمَّا انفرد به الفرَّاء، يقول ابن النَّاظِم: «مِمَّا انفرد به الفرَّاء جَواز تَرْخِيم الثُّلاثِي المحرك الْوسَط، نَحْو:(حَكَم)، فإنه إِذَا قيل فِي تَرْخِيمه: (يا حك) لم يلزم مِنْهُ عدم النَّظير؛ إِذْ فِي الأَسْمَاء المتمكنة مَا هو عَلَى حَرْفين ثانيهمَا متحرك، كـ (قد)، و(يد)» (٤).

ولقد تفطن الشيخ خالد الأزهري إلى هذه العلة التي بني عليها الفراء حكمه في إجازته ترخيم الثلاثي المحرك الوسط؛ إذ قال: «قيل: يجوز الترخيم في محرك الوسط، كـ (حكم)، و(حسن)، فيقال: (يا حك)، و(يا حس) دون ساكنه كـ(زيد)، و(عمرو)، هذا التفصيل للفراء أجرى حركة الوسط مجرى الحرف؛ قياسًا على إجرائهم نحو: (سقر) بحركة وسطه مجرى (زينب) في إيجاب منع الصرف، لا مجرى (هند) في إجازة الصرف وعدمه» (٥).

(١) علل النحو:/٣٥٠.
(٢) توجيه اللُّمع :/٣٣٦.
(٣) شرح الكافية الشافية:١٣٥٧/٣.
(٤) شرح ابن النَّاظِم :/٦٠٠.
(٥) التصريح: ٢٥٦/٢.

أما قول ابن مالك الثلاثي الساكن الوسط لا يجوز ترخيمه بإجماع: «فلو كان الثلاثي ساكن الثاني، كـ(بكر) لم يجز ترخيمه بإجماع؛ لأن ترخيمه موقع في عدم النظير» (١)، ففيه نظر فقد أجازه بعض الكوفيين، قال الشيخ خالد: «قيل: يجوز الترخيم فيهما، وهو قول بعض الكوفيين، أمَّا المحرك، الوسط فلما مرّ، وأمّا السّاكن الوسط فقياسًا على نحو: (يد)، في غير الترخيم، فإنَّ أصلها: (يَدْيٌ) بسكون الدال، ودخلها الحذف وجوبًا، فدخوله جوازًا أولى» (٢).

ونسبه ابن عقيل إلى الأخفش، قال ابن عقيل: «أمَّا الساكن الوسط، كـ(هند)، و(عمرو) فنقل ابن عصفور(٣) الاتفاق على منع ترخيمه، وقال ابن هشام(٤): أجاز ترخيمه أبو الحسن وحده» (٥).

- منع الاسم الثلاثي المؤنث المحرك الوسط من الصرف:

لخَّصها السيرافيُّ في كلمة هي: «لو سمينا امرأة بـ(قدم) لم نصرفها، وإن سميناها بـ(دعد) صرفناها» (٦)، يعني أننا لو سمينا باسم مؤنث ثلاثي محرك الوسط منعناه من الصرف، بخلاف ما لو كان الثلاثي ساكنا فالقياس عدم الصرف، قال ابن السراج: «إن سميت مؤنثا باسم ثلاثي متحرك الأوسط فهو غير مصروف، نحو: امرأة سميتَها بـ(قدَمٍ)، فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط، نحو: (هنْدٍ) و(دَعْدٍ) و(جُمْلِ) فمن العرب من يصرف لخفة الاسمِ، وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة، ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف» (٧).

ووجه المنع من الصرف للثلاثي المحرك الوسط عند ابن الأثير أنَّ الحركة زادته ثقلا؛ إذ قال: «(قَدَم) و(عُنُق) إذا سميت به مؤنّثا لم تصرفه معرفة، وانصرف نكرة؛ لأنَّ الحركة زادته ثقلا» (٨)، والذي عليه ابن جنّي أنَّ الحركة جرت مجرى الحرف في المنع من الصرف بقوله: «أمَّا شبه الحركة بالحرف ففي نحو: تسميتك امرأة بـ(هند) و(جُمْل)، فلك فيهما مذهبان: الصرف وتركه، فإن تحرك الأوسط ثقل الاسم، فقلت في اسم امرأة سميتها بـ(قدم)

(١) شرح الكافية الشافية:١٣٥٧/٣.
(٢) التصريح: ٢٥٦/٢.
(٣) ينظر: شرح الجمل:٢/ ١١٤.
(٤) يريد: ابن هشام الخضراويّ
ينظر: الهمع:٢/ ٨١.
(٥) المساعد:٥٥٢/٢.
(٦) شرح كتاب سيبويه:١٠٩/٤.
(٧) الأصول:٥٨/٢.
(٨) البديع:٢٧٩/٢.

بترك الصرف: معرفة البتة؛ أفلا ترى كيف جرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف؛ وذلك كامرأة سميتها بـ (سعاد) و(زينب)، فجرت الحركة في (قدم) و(كبد) ونحوه مجرى ألف(سعاد)، وياء(زينب)»(١).

- النسب إلى الرباعي المقصور الذي تحرك ثانيه:

قال ابن جني: «إذا صرت إلى الخمسة حذفت (الألف) البتة أصلا كانت أو زائدة؛ وذلك نحو قولك في (حُبَارَى): (حُبَارِيّ)، وفي (مصطفى): (مصطفيّ)، وكذلك إن تحرك الثاني من الرباعي حذفت ألفه البتة؛ وذلك قولك في (جمزى): (جمزيّ)، وفي (بشكى): (بشكيّ)، ألا ترى إلى الحركة كيف أوجبت الحذف، كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعة، فصارت حركة عين (جَمَزَى) في إيجابها الحذف بمنزلة ألف (حُبَارَى)...» (٢).

والعلة في ذلك أنَّ حركة العين في (جَمَزَى) قامت مقام ألف (حُبَارَى) (٣)، يقول الفارسيّ: «الحركة في (جَمَزى) عادلت الحرف الخامس من (حُبَارَى)، و(مُرامَى) فلم يجز قلب (الألف) واوًا في (جَمَزى)، كما لم يجز قلبها واوًا في (حُبَارَى)، و(مُرامَى)؛ إذ كانت الحركة معادلة للحرف» (٤).

- مطل الحركات إجراء لها مجرى الحروف:

مطلت الحركات إجراء لها مجرى الحروف؛ لأنَّ المطل خاص بالحروف الثلاثة اللينة، وهي: (الألف، والياء، والواو)، وكل ذلك تأكيدًا على أنَّ كلامك لم ينقض بعدُ؛ لأنَّك لو وقف عليها غير ممطولة فهم منك أنَّ كلامك قد تم ولا مزيد عليه، بخلاف ما لو مطلت فإنه دليل زيادة كلام على ما تقدم، يقول ابن جني: « لو وقف عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة لأوهمت كل الإيهام أنَّك قد أتممت كلامك، ولم يبق من بعده مطلوب متوقع لك، لكنك لما وقفت ومطلت الحرف علم بذلك أنَّك متطاول إلى كلام تالٍ للأول منوطٍ به معقود ما قبله على تضمنه، وخلطه بجملته» (٥).

(١) الخصائص:٣٢١/٢.
(٢) الخصائص:٣٢١/٢.
(٣) ينظر: التعليقة :٣/ ١٨٣.
(٤) التعليقة:٣/ ١٧٩.
(٥) الخصائص:١٣٠/٣.

والعلة في مطل الحركات هو جريانها مجرى الحروف، نص عليها ابن جني بقوله: «كذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفًا، فإذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توام، فيمطلن أيضًا حينئذ كما تمطل الحروف؛ وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في (قمت): (قمتا)، أي: (قمت يوم الجمعة)، ونحو ذلك، ومع الكسرة: (أنتى)، أي: (أنت عاقلة)، ونحو ذلك، ومع الضمة: (قمتو) في (قمت إلى زيد)، ونحو ذلك» (١).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

- **الخاتمة**

في نهاية هذا البحث يطيب لي أن أسجل أهم النتائج التي انتهيت إليها، وكان منها:

. أنَّ هذه الدراسة بيّنت حقيقة ما أجري مجرى الحرف، ووضَّحت أهميته عند علماء العربيَّة، وأشارت إلى علله؛ وقد كان ذلك راجعًا إما لفرط إبهام ما أجري مجرى الحرف، أو لقلَّة تصرفه، أو للزومه استعمالا واحدًا، أو لامتناع الإخبار به أو عنه ...

. أظهرت أنَّ الحركة قد أجريت مجرى الحرف؛ ذلك لأنَّ الحركات أبعاض الحروف في مواضع مختلفة، ومن ذلك: أنَّهم أجازوا الترخيم في محرك الوسط كـ (حَكَم) دون ساكنه كـ (زيْد)؛ إجراء لحركة الوسط مجرى الحرف، ومنعوا نحو: (قدَم) اسم امرأة من الصرف إجراء للحركة مجرى الحرف، وأوجبوا حذف(الألف) من نحو: (جَمَزَى)، و(بَشَكَى) عند النسب لتحرك ثانيه؛ إجراء لهذه الحركة مجرى الحرف...

. توصلت إلى أنَّ الاسم قد أجري مجرى الحرف في مواطن كثيرة، ومن ذلك: أنَّه لا يجوز تصغير الضمائر؛ لأنها تجْري مَجْرَى الحروفِ، وَلَا تُحقَّر الحروفُ، وأنَّهم قد حذفوا علامتي المضمر: واو الجماعة، وياء المخاطبة إجراء لهما مجرى الحرف، وأنَّ ضمير الفاعل يجري مجرى الحرف من الكلمة...

. ذكرت أنَّ الفعل قد أجري مجرى الحرف، ومن أمثلته: أنَّهم جوزا إدخال الفعل على الفعل، وحكموا على (كان) بالزيادة، ولمّا دلت (عسى) على قُرْب الفعل الواقع في خبرها جرت

(١) الخصائص:٣/١٣٠.

مجرى الحروف لدلالتها على معنى في غيرها؛ إذ الأفعال تدل على معنى في نفسها لا في غيرها، فجمدت لذلك جمودَ الحروف...

. أفادت أنَّهم قد أجروا المعتل الآخر مجرى الحرف الصحيح؛ فجزموا بحركة مقدرة، كما رفعوا الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو والياء، وكذا الاسم المنقوص بالضمة الظاهرة، وغير ذلك مما يراه القارئ الكريم بعون الله تعالى.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

- **ثبت المصادر والمراجع**

– ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

– إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزيَّة، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى.

– إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسيّ، تحقيق وتعليق الدكتور/ حمزة النشرتيّ، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.

– الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق/عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان.

– الأضداد لأبي بكر الأنباريّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت . لبنان ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧م.

– إعراب القراءات الشواذ للعكبريّ، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.

– إعراب القرآن للباقوليّ، تحقيق ودراسة/ إبراهيم الإبياريّ، دار الكتاب المصري . القاهرة، ودار الكتب اللبنانية . بيروت، الطبعة الرابعة١٤٢٠هـ.

– أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار . الأردن، دار الجيل . بيروت ١٤٠٩هـ . ١٩٨٩م.

– أمالي الزجاجيّ، تحقيق الشيخ/ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .١٩٨٧م.
– أمالي ابن الشجريّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ . ١٩٩١م.
– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لابن الأنباريّ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.
– البحر المحيط في التفسير لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٤٢٠هـ.
– البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد عليّ الدين، الدكتور/ صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
– البيان والتبيين للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٤٢٣ هـ.
– تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، دار الهداية.
– التبيين عن مذاهب النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق الدكتور/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربيّ، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسيّ، تحقيق الدكتور/حسن هنداوي، دار القلم . دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
– التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهريّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
– التعليقة على كتاب سيبويه للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

– تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م.
– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة . جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
– تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي . بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
– توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية١٤٢٨هـ .٢٠٠٧م.
– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديّ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م.
– الجمل في النحو للزجاجيّ، تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة . بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ .١٩٩٦م.
– الحجة للقراء السبعة للفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجيّ، بشير جويجابيّ، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية١٤١٣هـ .١٩٩٣م.
– الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي، دراسة وتحقيق الدكتور/ مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغداديّ، تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.
– الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
– دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق/ وَليد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ ٢٠٠٨ م
– ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة . مصر، الطبعة الثالثة.

– ديوان العباس بن مرداس السَّلميّ، جمعه وحققه الدكتور/ يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ . ١٩٩١م.
– ديوان عمر بن أبى ربيعة، قدم له الدُّكْتُور/فايز مُحَمَّد، دار الكِتَاب العربيّ، الطبعة الأولى.
– ديوان عنترة، مطبعة الآداب، بيروت ١٨٩٣م.
– ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه الدكتور/ عزة حسن، دار الشرق العربيّ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م.
– ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق/ محمّد محمود الشنقيطيّ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة . جمهورية مصر العربيَّة،١٣٨٥ هـ . ١٩٦٥م.
– رسالة الملائكة للتنوخي، عني بتحقيقه وشرحه/ محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت ١٤١٢ هـ . م ١٩٩٢م.
– الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيليّ، تحقيق /عمر عبد السلام السلاميّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
– الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباريّ، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ . ١٩٩٢م.
– السبعة في القراءات لابن مجاهد البغداديّ، تحقيق/شوقي ضيف، دار المعارف . مصر الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.
– سر صناعة الإعراب لابن جنيّ، دار الكتاب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
– شرح أبيات سيبويه للسيرافيّ، تحقيق الدكتور/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة . مصر١٣٩٤هـ .١٩٧٤م.
– شرح أبيات مغني اللبيب للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت.
– شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلميَّة بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

– شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، الدكتور/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

– شرح جمل الزجاجي لابن خروف، إعداد الدكتورة /سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلاميّ . مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

– شرح جمل الزجاجيّ لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح.

– شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ، دار القلم، بيروت.

– شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ، تحقيق/ غريد الشيخ، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م.

– شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق الدكتور / يوسف حسن عمر، دار الفكر العربيّ، القاهرة.

– شرح شافية ابن الحاجب للرَّضيّ، تحقيق الشيخ/محمد نور الحسن، الشيخ/محمد الزفزاف، الشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب للجَوجَريّ، تحقيق/ نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة . المملكة العربية السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ .٢٠٠٤م.

– شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون١٤٠٠هـ .١٩٨٠م.

– شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة١٣٨٣هـ.

– شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، الطبعة الأولى.

– شرح كتاب سيبويه للرمانيّ، رسالة دكتوراه، إعداد الباحث/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفيّ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض . المملكة العربية السعوديَّة ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨م.

– شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

– شرح المفصل لابن يعيش، دار الكتب العلميَّة، بيروت . لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

– شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهريّ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧م.

– صحيح البخاري، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

– ضرائر الشِّعْر لابن عصفور، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى١٩٨٠م.

– علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض . السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ .١٩٩٩م.

– العين للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، الدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

– الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثالثة١٣٧٩ هـ .١٩٥٩م.

– القاموس المحيط للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م.

– الكتاب لسيبويه، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ .١٩٨٨م.

– كتاب الأفعال للسرقسطي، تحقيق/ حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة . جمهورية مصر العربية١٣٩٥ هـ . ١٩٧٥م.
– كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسيّ، تحقيق وشرح الدكتور/ محمود الطناحيّ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.
– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشريّ، دار الكتاب العربيّ . بيروت، الطبعة الثالثة١٤٠٧هـ.
– الكناش في فني: النحو والصرف لأبي الفداء، تحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر. بيروت . لبنان٢٠٠٠م.
– اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ، تحقيق الدكتور/ عبد الإله النبهان، دار الفكر. دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -١٩٩٥م.
– اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.
– اللمع في العربية لابن جنيّ، تحقيق/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
– لسان العرب لابن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنيّ، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
– مختصر في شواذ القرآن عن كتاب البديع لابن خالويه، القاهرة.
– المخصص لابن سِيدَة، تحقيق / خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م.
– المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، للدكتور/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.
– المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق/ علي حيدر، دمشق١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م.
– المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها للسيوطيّ، تحقيق/ فؤاد علي منصور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

– المسائل الحلبيات للفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
– المسائل العسكريات للفارسيّ، تحقيق الدكتور/علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان . الأردن٢٠٠٢م.
– المسائل المنثورة للفارسيّ، تحقيق وتعليق الدكتور/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.
– المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر. دمشق، دار المدني . جدة، الطبعة الأولى١٤٠٠ . ١٤٠٥هـ.
– المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الثانية١٩٨٧م.
– مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤٢١ هـ . ٢٠٠١م.
– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيوميّ، المكتبة العلميَّة، بيروت.
– معاني القراءات للأزهريّ، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العَرَبيَّة السعوديَّة، الطبعة الأولى١٤١٢هـ .١٩٩١م.
– معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتيّ، محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
– معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث ، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، مُحَمَّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة١٩٨٥م.
– المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ، تحقيق الدكتور/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ، تحقيق/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى . مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.
– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيَّة المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)

للعيني، تحقيق الدكتور/ علي محمد فاخر، الدكتور/ أحمد محمد توفيق السوداني، الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة . جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.
– المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب . بيروت.
– الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
– منازل الحروف للرماني، تحقيق الدكتور/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
– المنصف لابن جنيّ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ . ١٩٥٤م.
– النجم الثَّاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهديّ، دراسة وتحقيق/ محمد جمعة حسن، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافيَّة، اليمن ٢٠٠٣م.
– النحو الوافيّ لعباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
– النشر في القراءات العشر لابن الجزري، حققه/علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى
– النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسه الرسالة ١٩٨٥م.
–همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية . مصر.
– الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن سَعْدَان الكوفيّ، تحقيق/ أبي بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الطبعة الأولى١٤٢٣ هـ . ٢٠٠٢ م.